مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٨٣**

الثلاثاء، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بايك جي – آه	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
	أستراليا	السيدة كينغ
	تشاد	السيد شريف
	رواندا	السيد ندوهونغيرهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2014/305)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

1440916 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2014/305)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

أطلب من موظف المراسم أن يصطحب فخامة السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطُحب السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم المجلس، أرحب بفخامة الرئيس نيكوليتش.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة عاطفة يحيى آغا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/305، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد فريد ظريف.

السيد ظريف (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تضامني مع الشعب وسلطات صربيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا، الذين يواجهون كارثة طبيعية غير مسبوقة ناجمة عن الفيضانات واسعة النطاق. كما أتقدم بتعازي القلبية إلى من فقدوا أعزاءهم من أفراد أسرهم وأصدقائهم وزملائهم نتيجة لهذه المأساة. ويحدوني الأمل في أن عمليات الإنقاذ والمساعدة الجارية، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ستساعد على التخفيف من حدة محنتهم.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى التطورات الأخيرة في كوسوفو والعلاقات بين بلغراد وبريشتينا. وأود أن أنوه بالالتزام المتواصل الذي أبداه الجانبان بالحوار السياسي بقيادة الاتحاد الأوروبي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تأثرت إلى حد ما وتيرة تنفيذ الاتفاقات التاريخية المبرمة العام الماضي بإجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة في صربيا والأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية المبكرة المقبلة في كوسوفو. وإنني أهنئ صربيا على نجاح إجراء الانتخابات، في ١٦ آذار/مارس، وتشكيل حكومة جديدة، في ٢٧ نيسان/أبريل، بقيادة رئيس الوزراء ألكسندر فودجيتش.

وقرر برلمان كوسوفو، في دورة غير عادية عقدها في ٧ أيار/مايو، حل نفسه بتأييد أكثر من ثلثي أعضائه، بما في ذلك أغلبية ممثلي صرب كوسوفو وطوائف أخرى من غير الأغلبية. ومن المقرر إجراء الانتخابات الجديدة لبرلمان كوسوفو في ٨ حزيران/يونيه، بعد أقل من أسبوعين من الآن. وتبدأ الحملة الانتخابية غدا، ٢٨ أيار/مايو. وستقدم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المساعدة التقنية في التحضير للانتخابات وإجرائها. وسينشر الاتحاد الأوروبي بعثة لمراقبة الانتخابات. وأود أن

أغتنم هذه الفرصة لأدعو جميع سكان كوسوفو، ولا سيما أعضاء طائفة صرب كوسوفو، إلى المشاركة في الانتخابات المقبلة، وممارسة حقهم الديمقراطي في الاقتراع.

وعلى الرغم من بطء وتيرة تنفيذ الاتفاق الأول بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، فقد قام الطرفان بتضييق نطاق الاختلافات المتبقية، بما في ذلك بشأن هيكل الجهاز القضائي في شمال كوسوفو وملاكه الوظيفي. وهناك مؤشر آخر على إحراز تقدم يتمثل في القدرة التشغيلية لشرطة كوسوفو في شمال كوسوفو. ويصل الآن العدد الإجمالي لموظفي وزارة الداخلية الصربية السابقين الذين جرى إدماجهم في شرطة كوسوفو بموجب الأحكام الواردة في اتفاق ١٩ نيسان/أبريل إلى ٢٨٤ فردا. ويواصل الممثلين والخبراء التقنيين من الجانبين مناقشة العناصر الأخرى. ومن المأمول فيه بمجرد اكتمال العملية الانتخابية المقبلة في كوسوفو وتشكيل الحكومة الجديدة أن يستأنف الحوار دون تأخير، وأن تجري على وجه السرعة معالجة المسألة العالقة البالغة الأهمية – وهي إنشاء رابطة/جماعة البلديات الصربية – إلى جانب القضايا الأخرى موضع الاهتمام المشترك والمصلحة المتبادلة.

لقد اتخذت مؤسسات كوسوفو قرارات هامة منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة. ففي ٢٢ نيسان/أبريل، صدق برلمان كوسوفو على الرسائل المتبادلة بين سلطات كوسوفو والاتحاد الأوروبي بشأن تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وبشأن إنشاء محكمة خاصة فيما يتصل بالادعاءات الواردة في تقرير مجلس أوروبا لعام ٢٠١٠ بشأن المعاملة اللاإنسانية والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية. وينتظر أن يساعد إنشاء محكمة من هذا القبيل في تعزيز سيادة القانون في كوسوفو وضمان المساءلة.

وفي ٦ آذار/مارس، وافقت سلطات كوسوفو على التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي لقطاع الأمن، بما في ذلك ما يتعلق منها بتحويل القوة الأمنية لكوسوفو إلى قوات مسلحة لكوسوفو. غير أن برلمان كوسوفو لم يتخذ قرارا نهائيا في هذا الصدد. وأرجئت المناقشات بشأن المسائل الرئيسية المتمثلة في الإصلاح الانتخابي وتمديد تخصيص مقاعد لطوائف الأقليات العرقية في برلمان كوسوفو، إلى دورة البرلمان المقبل.

وعلى مدى الأشهر الأخيرة، بذل قدر كبير من الجهود للتغلب على التحديات ذات الصلة بوضع الصيغة النهائية للأنظمة الأساسية للمجالس البلدية للبلديات الأربع ذات الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو. وفي ١٥ أيار/مايو، وافقت المجالس البلدية في شمال كوسوفو على إدخال تعديلات على أنظمتها الأساسية، بما يتماشى مع الأحكام ذات الصلة في تشريعات كوسوفو، على النحو الذي طلبته وزارة الحكم المحلي والإدارة المحلية. هذه خطوة هامة إلى الأمام في تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ وعملية إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في المستقبل.

ووقعت سلسلة من حوادث العنف في شمال كوسوفو، بما في ذلك كمين لأفراد شرطة كوسوفو في زوبين بوتوك في ٣١ آذار/مارس، أسفر عن إصابة ثلاثة من ضباط الشرطة، وهجوم على بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في البلدية ذاتها في ٢٥ نيسان/أبريل، أصيب فيه مركبات البعثة بالرصاص، لكن لحسن الحظ لم يصب أحد. ولا يزال الهجوم الفتاك على بعثة الاتحاد الأوروبي في ١٩ أيلول/سبتمبر من العام الماضي قيد التحقيق. لقد أدنا هذه الهجمات الإجرامية، وحثثنا جميع الأطراف على تعزيز جهودها الرامية إلى توطيد القانون والنظام وتقديم الجناة إلى العدالة.

وفي بريشتينا، في ٢٠ أيار/مايو، فر ثلاثة من المتهمين بارتكاب جرائم حرب في القضية المعروفة باسم جماعة درينيتسا من الحجز في عيادة طبية حيث كانوا يتلقون العلاج. والثلاثة من بين مجموعة من الأعضاء السابقين في

جيش تحرير كوسوفو، بدأت محاكمتهم في ٢٣ أيار/مايو أمام المحكمة الإبتدائية في متروفيتشا. وفي وقت لاحق، صدر أمر من المحكمة باحتجازهم، واعتقل الأفراد وأرسلوا إلى سجن شديد الحراسة.

لقد دأبنا على تشجيع مختلف الطوائف في كوسوفو على مواصلة العمل نحو تحقيق قدر أكبر من المصالحة والتكامل. ولوحظ إحراز تقدم بشأن بعض المسائل الهامة، مثل الأشخاص المفقودين والإقرار بمن تعرضوا للعنف الجنسي أثناء النزاع. ونشيد بالسيدة عاطفة يحيى آغا على قيادتها لجهود كوسوفو من أجل زيادة الوعي العام بهذه المسائل. وفي هذا الصدد، نرحب بالافتتاح الرسمي، في ٧ آذار/مارس، للمجلس الوطني لمن تعرضوا للعنف الجنسي المتصل بالحرب، الذي نثق أنه سيركز على محنة جميع الأشخاص المتأثرين، بصرف النظر عن انتمائهم العرقي أو دينهم أو لغتهم.

وفيما يتعلق بالأشخاص المفقودين، نحن نرحب بالجهود المتواصلة من جانب كل من بريشتينا وبلغراد على حد سواء في إطار الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين. واستؤنفت أعمال استخراج الجثث في موقع المقبرة الجماعية في راسكا، في جنوب وسط صربيا، تحت إشراف الحكومة الصربية، بمشاركة المراقبين الدوليين وممثلي كوسوفو. ونحن نشجع جميع الجهود الرامية إلى ضمان شفافية هذا العمل ومهنيته ونرحب بشكل خاص بإدماج زيارات جمعيات أسر الأشخاص المفقودين إلى الموقع.

إن التقدير المشترك لمنافع التراث الثقافي لجميع الطوائف في كوسوفو سيكون أيضا خطوة هامة إلى الأمام صوب التعايش السلمي والمصالحة بين الطوائف. ورغم الجهود التي تبذلها سلطات كوسوفو، فإن هذا الوعي لم يصل بعد، مع الأسف، إلى المستوى المناسب. وبالمثل، ينبغي دعم الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة بين الطوائف بشكل ملموس. من شأن هذا أن يسهم أيضا في زيادة تقليل الحوادث ذات الصلة بالطوائف العرقية وتسريع عودة الأشخاص المشردين داخليا.

وفي فترة الإعداد للانتخابات، تحولت مسألة هيكل مبنى الكنيسة الأرثوذكسية الصربية الذي لم يستكمل في حرم جامعة بريشتينا إلى قضية سياسية. وأشار بعض مسؤولي ألبان كوسوفو إلى هذه الكنيسة باعتبارها ”نصبا يرجع إلى عهد ميلوسيفيتش“، وأكدوا أنه ينبغي هدمه بزعم تشييده بدون الحصول على تصاريح البناء المطلوبة. وتلا ذلك، تبادل مؤسف للتصريحات بين الزعماء السياسيين والدينيين. ونحن نشجع بقوة زعماء الطوائف في كوسوفو، فضلا عن القادة في بلغراد وبريشتينا، على اتباع نهج بناء حصيف وتطلعي في التعامل مع هذه المسألة العامة الحساسة.

وعلى الرغم من الإدانة الشديدة لمشاركة سكان كوسوفو في نزاعات خارجية، بما في ذلك من جانب الطائفة الإسلامية في كوسوفو، لا تزال المسألة مصدر قلق. وفي ٩ نيسان/أبريل، وجه انتباه المجتمع الدولي إلى التقارير التي أفادت بمقتل شاب عمره ٢٢ عاما من ألبان كوسوفو في تفجير انتحاري في مدينة الفلوجة بالعراق.

وقد تم الإبلاغ عن شبان آخرين من ألبان كوسوفو قتلوا أثناء القتال في سوريا والعراق خلال الأشهر الأخيرة. ونحن نشجع سلطات كوسوفو على استغلال التدابير التي اتخذتها فعلا بالتعاون مع أصحاب المصلحة الدوليين، بغية كفالة أن تتوقف هذه الأحداث مرة واحدة وإلى الأبد.

وفي ٢ أيار/مايو، اختتمت كوسوفو المفاوضات مع المفوضية الأوروبية بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. وكانت المفاوضات قد بدأت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وينبغي لهذا الاتفاق أن يساعد كوسوفو على تعزيز النهوض بجدول أعمالها المتعلق بالتكامل الأوروبي. وفي ٦ أيار/مايو، قام المفوض الأوروبي المعني بتوسيع العضوية وسياسة الجوار

الأوروبية، السيد ستيفان فولي، بزيارة بريشتينا حيث ناقش مع زعماء كوسوفو المسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعمال الاتحاد الأوروبي – كوسوفو، بما في ذلك عملية تطبيع العلاقات مع بلغراد، وسيادة القانون، وغير ذلك من المجالات التي تم تحديدها بشأن الإصلاح. وقبل يوم من زيارته لكوسوفو، كان المفوض فولي موجودا في بلغراد، عقب مجرد الزيارة التي قامت بها الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، السيدة كاترين أشتون، للاجتماع مع رئيس صربيا توميسلاف نيكوليتش ورئيس وزرائها فوسيتش. ونظرا لهذه الدينامية، ولعملية الحوار الجارية حاليا بين بلغراد وبريشتينا، من الواضح أن المنظور الأوروبي سوف يستمر في أن يكون مقررا وحافزا رئيسيا للتقدم السياسي والمؤسسي والاقتصادي والاجتماعي في كوسوفو.

ومن الضروري أن تظل بلغراد وبريشتينا ماضيتين على المسار الصحيح لتحقيق التنفيذ الكامل لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. والمهم بالقدر نفسه بذل جهود منسقة للاستفادة المثلى من المساعدات الاوروبية الثنائية والمتعددة الأطراف وغيرها من المساعدات التي يجري توفيرها للبرامج والمشاريع المحلية في كوسوفو، بغية أن يستفيد شعب كوسوفو تمام الاستفادة ويبني حياة أفضل. وفي هذا الصدد، سوف تواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الانخراط الكامل في كوسوفو، بالتعاون والتنسيق مع شركاء آخرين على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي، ضمن إطار وضعها المحايد، بهدف تحقيق أفضل استخدام لمواردها وعلاقاتها مع جميع الطوائف.

وأود أن أختتم كلامي بتوجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، وإلى جميع أعضاء المجلس على مشاركتهم القيّمة في العمل مع كلا الطرفين، ودعمهم المتواصل لعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ظريف على إحاطته الاعلامية. أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا.

الرئيس نيكوليتش (تكلم باللغة الصربية؛ ووفّر الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): أود أولا أن أحيّيكم، سيدي الرئيس، وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ نيسان/أبريل، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). إن صربيا لديها ملء الثقة بالأمم المتحدة، وهي تشعر بالتقدير الكبير إزاء مساهمتها في حل العديد من المسائل المفتوحة في كوسوفو وميتوهيا. والجلسات الفصلية التي يعقدها المجلس عن بعثة الأمم المتحدة، على غرار هذه الجلسة، بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) – وهو الإطار القانوني الوحيد الصالح بالنسبة إلى الوجود الدولي في هذا الجزء من أراضي جمهورية صربيا – تساهم في ذلك أيضا.

وبما أنني أتكلم في مجلس الأمن للمرة الأولى، أود أن أستعرض بشيء من التفصيل الأحداث الكامنة وراء المشاكل قيد النظر اليوم، بغية أن نتمكن من تحديد تلك التي يمكننا أن نعمل معا على حلّها.

وبصفتي رئيسا للدولة، أشعر بغاية السعادة لمخاطبة المجلس الذي، من خلال إجراءاته الملموسة وسياساته الحصيفة والمتأنية، وعن طريق مواصلته الانخراط في حوار مفيد مع المؤسسات المؤقتة في بريشتينا أثناء هذه الفترة، أكّد على الحلول التوفيقية الصادقة والطوعية بغرض كفالة التعايش السلمي بين سكان كوسوفو وميتوهيا. وإن عمل السلطات الحكومية كان في منتهى الصعوبة، نظرا للظروف غير المواتية التي جرت المفاوضات في ظلها – أي الترويج بكثافة لاستقلال كوسوفو، الذي يشكل لبلغراد عملا انفصاليا من طرف واحد. ويوافق

المجلس على أنه بالنسبة إلى بلد صغير مثل صربيا، ليس هناك تحد أكبر من انتهاك سيادته وسلامته الإقليمية.

لقد جرى الحوار مع بريشتينا في جو ناجم عن الدعوة المؤسفة إلى تأييد استقلال كوسوفو من جانب بعض الدول ذات النفوذ. بيد أن الحوار مع ممثلي المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في بريشتينا، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، أسفر عن نتائج ملحوظة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجّه بالشكر، خاصة إلى البارونة كاترين أشتون، التي أدارت الحوار بين بلغراد وبريشتينا بحكمة وصبر نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وشهد نيسان/أبريل ٢٠١٤ الذكرى السنوية للاتفاق الأول على المبادئ المنظّمة لتطبيع العلاقات، الذي يمثّل نقطة تحوّل حقيقية وفصلا جديدا في العلاقات بين بلغراد وبريشتينا، وهو تقدّم رحّب به العالم بأسره. وقد أثبتت صربيا إثباتا قاطعا أنها شريك بنّاء، وأنها على استعداد لتقديم تنازلات من أجل استقرار الوضع والمضي قدما في المنطقة بأسرها.

واستمرار الوجود المحايد لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو طوال ١٥ سنة، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي هو ملزم اليوم كما كان ملزما في الماضي، يمثّل الحصن الأخير ضد سياسة تعزيز استقلال كوسوفو المعلن من جانب واحد. وحسبما حذّرنا في عدد من المناسبات، فإن السابقة التي شكّلها إعلان استقلال كوسوفو قد أسفرت عن حدود تعتورها الثغرات، وعن أمور جديدة محتملة تتعلق بالأزمة التي أثّرت على قارة أوروبا بشكل أعم. وكل ذلك يشهد على أهمية التقيد بالمبادئ الأساسية التي قامت عليها الأمم المتحدة، والتي يلتزم العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك صربيا، باحترامها والدفاع عنها.

إن القانون الدولي يستند إلى مصادر مستمدة من الاتفاقيات الدولية، والقانون العرفي، والقواعد المقبولة عموما. وأي قرار، سواء أكان عادلا أم لا، يجب أن يتّبع قواعد أو أنظمة معينة. ووجود القانون الدولي بذاته هو ضمان للحقيقة القانونية التي تلغي العمل الطوعي والتعسفي، فضلا عن كفالة الشرعية. ومن دونه، لن تكون الحضارة القائمة اليوم مغايرة عن حضارة القرون الوسطى، ولن نكون تعلمنا شيئا من الماضي.

والعلاقات الدولية، مع ذلك، تعتمد أيضا على السابقات التي تفرضها بعض البلدان، وربما بالقوة. وثمة سابقة أوجدها انفصال كوسوفو وميتوهيا عن صربيا من جانب واحد. والمفارقة في هذه الحالة أنّ السابقة التي وُجدت يُزعم بأنها ليست سابقة في حقيقة الأمر. ومن ثم جاءت شبه جزيرة القرم، حيث أن الشعب والسلطات في شبه الجزيرة تلك، لدى إعلان استقلالهما، أشارا إلى سابقة كوسوفو الشهيرة التي قالا عنها إن البلدان الغربية ذاتها ساعدت على إنشائها. وردّ المسؤولون الغربيون فورا بالقول إن سابقة كوسوفو كانت فريدة من نوعها، وبالتالي كانت واقعا فعليا واعترافا شرعيان رافضين جوهر هذه السابقة التي هي قرار بإنشاء نظام جديد يمكن تطبيقه على حالات مماثلة أو مشابهة في المستقبل. باختصار، من الضروري أن نجد سبيلا جديدا لتعريف سابقة ليست هي بسابقة. وفي رأيي أن هذه ظاهرة مناقضة للمنطق. فهي تلغي الإنجازات العلمية، واحترام القانون الدولي، وحقيقة المساواة بين جميع بلدان العالم، كبيرها أو صغيرها.

إن السلامة الإقليمية لصربيا معرّفة في المادة ٨ من دستورها، التي تنص على أن أراضي جمهورية صربيا لا تتجزأ، وغير قابلة للتجزئة، وحدودها مصونة، وأن مقاطعة كوسوفو وميتوهيا، ككيان يتمتع بالحكم الذاتي، هي جزء لا يتجزأ من أراضي دولة صربيا ذات السيادة. هذا هو الحال لو لم تنشأ سابقة كوسوفو التي تشكّل حدثا متسقا في تطبيق القانون الدولي على نحو غير متسق.

وهناك بلدان عديدة جدا اعترفت باستقلال كوسوفو المعلن من جانب واحد، الذي ينتزع جزءا من أراض سيادية

لا يحق له أن ينفصل عنها. ومع ذلك، ثمة قرارات متطابقة اتخذتها أمم أخرى، في حالات مماثلة، أُعلنت لاغية وباطلة. هل هذا هو العدل والإنصاف، أم هو القوة التي تصبح حقا؟ نحن الذين نمثل الأمم الصغيرة نلتمس العدالة. صربيا احترمت دائما، دون استثناء، السلامة الإقليمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. القوة في غياب الحق تستحق الشجب. لذلك، عليها أن تمضي جنبا إلى جنب مع العدالة – بعبارة أخرى، القوة ينبغي أن تكون عادلة، والعدالة ينبغي أن تكون قوية. وتتوقع صربيا تطبيق العدل والإنصاف على قدم المساواة بالنسبة إلى قضيتها، مثلما يجري تطبيقهما في البلدان الأخرى لا أكثر ولا أقل.

إن صربيا لا تعترف باستقلال كوسوفو وميتوهيا المعلن من جانب واحد، لكنها تنخرط في مفاوضات معهما، وسوف تواصل ذلك بغرض كفالة تحقيق السلام والازدهار لجميع سكان كوسوفو وميتوهيا.

هذا هو الموقف الثابت للحكومة الحالية وسوف يكون هو نفس الموقف لأي حكومات مقبلة.

أود أن أوضح بأن صربيا لن تُرغم على الاعتراف باستقلال كوسوفو وميتوهيا المعلن من جانب واحد بالتناقص الطبيعي. فما من أحد سيفوز في أي انتخابات في صربيا إذا ما قطع المرشح أو المرشحة هذا الالتزام أو قبل/قبلت باستقلال كوسوفو وميتوهيا على أنه أمر واقع. فهذا موقف لا ينم عن صلابة؛ بل نتيجة التعلق بغريزة حب البقاء. يجب أن لا يتوقع منا أحد أن نسلم عن طيب خاطر وبسلبية بتدمير أنفسنا. إن صربيا مصممة على مناهضة الترويج لاستقلال كوسوفو. إن لم تكن تلك هي الحالة، فسيكون بقاء صرب كوسوفو تحت رحمة ما يسمى بالحالة المتغيرة على أرض الواقع. لا أحد يمكن أن ينجو من التذويب أو التروح النهائي، مما سيؤدي إلى مسح كل آثر لوجوده

إن ثورة صربيا وقوتها تكمنان في وحدتها وفي تنوعها وفي احترامها وفهمها للآخرين. إن وجود أكثر من ٢٧ أمة وثقافة ولغة فيها، يجعلها فريدة ومتنوعة على حد سواء، وبموجب دستور صربيا فحتى الأقليات تتمتع بقدر من الحقوق أكثر مما يتمتع به المواطنون ذوو القومية الصربية. تلك الثروة نتاج الجغرافيا في صربيا. ولأننا نقف عند مفترق طرق بين الشرق والغرب، كنا دائماً عرضة للمواجهة بين المصالح في الخارج. فسواء أكانت حوادث مصطنعة أم طبيعية، فإن الأحداث المنبثقة من تلك المواجهات أصبحت قوادح لزناد الحرب والمعاناة والخسائر في الأرواح.

في الآونة الأخيرة، أصبحت الظروف معقدة للغاية بسبب التطهير العرقي وارتكاب المذابح ضد الصرب وتدمير أماكنهم المقدسة ومواقع التراث الثقافي المدرجة في قائمة التراث العالمي الموجودة لدى اليونسكو. وفي الوقت نفسه، تم تحديدنا بوصفنا الطرف الوحيد المسؤول. هل تقع المسؤولية الكبرى عن الدفاع عن الناس، حتى أفراد الجالية الألبانية الذين لم يكونوا على استعداد لارتكاب جرائم وكراهية البعض الآخر، سعيا إلى حماية الأراضي؟ هل يمكن اعتبار الهفوات السياسة الخارجية وسوء فهم العلاقات الدولية والمصالح الاستراتيجية الجغرافية مسؤولية؟

انسحبت القوات الصربية من أراضي كوسوفو وميتوهيا التابعة للبلد عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بعد ٧٨ يوما من حملة القصف التي قام بها حلف شمال الأطلسي من دون الحصول على إذن من مجلس الأمن. خلال الضربات الجوية، سقطت ٢,٣٠٠ قذيفة، مع استخدام ذخائر اليورانيوم المنضب المحظورة، والقنابل العنقودية وأسلحة الألياف الكهرومغناطيسية في قصف محطات توليد الطاقة الحرارية وشبكات نقل الطاقة الأخرى. لقد تسبب قصف مصافي النفط بسقوط أمطار داكنة وحمضية، بينما لوث النفط والمشتقات النفطية والمواد الكيميائية السامة شبكات الإمداد بالمياه في

جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبلدان أخرى في البلقان. لقد عاش أكثر من ٥ ملايين نسمة من دون كهرباء وماء.

تم تدمير نحو ٢٠٠ منشأة صناعية وثماني محطات لتوليد الكهرباء ومرافق هياكل أساسية، بما في ذلك العديد من الطرق، وقد لحقت أضرار جسيمة في ٨٢ جسرا وستة مطارات وسبع محطات للسكك الحديدية. وتم تدمير أكثر من ٤٠ ٠٠٠ من المباني، و ٤٢٢ مؤسسة تعليمية، من قبيل المدارس والجامعات والمهاجع، وتم تدمير ٤٨ مركزا طبيا، بما في ذلك المستشفيات والعيادات، والمبنى الذي يضم شركة البث التلفزيوني الوطني، وتم هدم ٧٤ من مرحلات التلفزيون. وتم تدمير أو هدم حوالي ٩٠ من الأماكن الثقافية والتاريخية والمعمارية الهامة، بما في ذلك تدمير ١٦ ديرا من الأديرة الأرثوذكسية المسيحية والأديرة الرومانية الكاثوليكية.

لقي خلال القصف، ما يقرب من ألفي مدني مصرعهم وأصيب بجراح ٧ ٠٠٠ شخص؛ وكان من بينهم أكثر من ٣٠ في المائة من الأطفال. واضُطر أكثر من ٧٥٠ ألف من سكان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى ترك منازلهم بحثاً عن حياة طبيعية خارج حدود بلدهم. لقد حُرم واحد من كل أربعة أشخاص من سُبل الرزق. إن الأرقام النهائية للأضرار لا تزال غير معروفة؛ ووفقا لمختلف التقديرات، تبلغ قيمة الأضرار عشرات المليارات من دولارات الولايات المتحدة.

أني لا أشكو اليوم من الألم والمعاناة التي لحقت بنا. أنني لا أنكر المسؤولية الفردية عن الجرائم التي ارتكبت ضد السكان الألبان، وأصر على وجوب محاسبة المسؤولين عن تلك الجرائم. غير إنني في نزاع ناشب بين دولة وانفصاليين لا أوافق على أن يكون هناك فقط طرف واحد مسؤول عن ذلك النزاع، أي الدولة ذات السيادة. إنني لا اشتكي ولا أطالب بدفع تعويضات عن الحرب بالمعني التقليدي للكلمة، ولكنني ما دمت رئيسا لجمهورية صربيا سوف أذكِر المجلس بالتزامه بتعويضنا عن الأضرار الهائلة التي لا يمكن جبرها والتي لحقت بمنشآتنا المدنية وبالاقتصاد ككل. لا يمكن للمجتمع الدولي أن يصوب هذا الخطأ التاريخي إلا بمساعدة صربيا في التخفيف من آثار القصف وإصلاح الهياكل الأساسية المتضررة وإعادة بناء البنية التحتية المتضررة، والاقتصاد والمؤسسات العامة والثقافية. كل يوم يتزايد عدد المسؤولين في البلدان التي شاركت في قصف صربيا والذين يطالبون أيضا بتحقيق العدالة في صربيا. إن حجم الضرر كبير جداً لكي تقوم صربيا وحدها بإصلاحه.

إننا بمشاركتنا في المفاوضات مع بريشتينا على أعلى مستوى، وبالعمل بمسؤولية وصبر، وبتوقيعنا على اتفاق بروكسل، مكنا وللمرة الأولى منذ القصف الصرب والألبان والأمم الأخرى المقيمة في كوسوفو وميتوهيا من العيش معا. لقد أصبح الآن أهم من أي وقت مضى أن يلتزم الطرفان التزاما حقيقيا بالحوار؛ وبخلاف ذلك، سوف تصبح فكرة العيش معا حياة هادئة حبراً على ورق.

إني لعلى يقين من أن الاتحاد الأوروبي سوف يقدم لنا مساعدة قيمة في مجال بناء الثقة، لا سيما في الاستمرار في المفاوضات الجارية في بروكسل، وفي إطار التكامل الأوروبي. ونرى أيضا في البدء بمحادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قوة دفع للقيام بمزيد من العمل لتحسين الأحوال المعيشية للصرب في كوسوفو وميتوهيا، كما أننا مقتنعون حاليا بأن المجتمع الصربي سيحتضن أي نهج بناء لتعزيز القيم الأوروبية. إن فتح المفاوضات في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كان اختبارا لفصل استغرق ٣٥ جولة من المفاوضات التي عقدت مما يبين أن صربيا قد أوفت بالتزاماتها الناشئة عن اتفاقية بروكسل في الوقت مناسب، وأنها اقتربت من الحوار نفسه بروح بناءة.

ومع ذلك، يفيد تقرير الأمين العام (S/2014/305) بأن كوسوفو تجري مفاوضات تتعلق باتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. ليس لدى صربيا آليات لمنع ذلك، ولكنها ربما تطرح بعض التساؤلات. هل الاتحاد الأوروبي هو اتحاد بين دول أو اتحاد دول مع أشباه دول؟ هل سيضع مرة أخرى سابقة من دون سابقة؟ وفقا لتلك السابقة، ستكون أقاليم جميع الدول الأعضاء مؤهلة لأن تصبح دولا أعضاء. ووفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ترى صربيا أن الجهة الوحيدة التي يمكنها إجراء مفاوضات بشأن تحقيق الاستقرار والانتساب بالنيابة عن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة هي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

يجب على الاتحاد الأوروبي أن يكفل احترام القانون الدولي ومراعاة القواعد التي على أساسها خرج الاتحاد إلى حيز الوجود؛ وبخلاف ذلك، فإن الأسس التي يرتكز عليها ستكون عرضة للخطر. وإذا ما اتخذ قرارا يقضي بأن تتفاوض كوسوفو وميتوهيا مع الاتحاد الأوروبي بشكل مستقل، فإن ذلك سيفضي بالأسرة الأوروبية إلى التمرد والفوضى، بحيث يعمل كل طرف من أجل المصلحة الفردية الخاصة به.

ولكي نكون قادرين على ضمان أفضل النتائج الممكنة في تنفيذ اتفاق بروكسل يجب وضع قواعد أكثر وضوحاً، وبناء الثقة على نحو أكبر بكثير. بالتوازي مع المفاوضات، عمل الجانب الألباني على تقوية دولته المستقلة من خلال ما يسمى بالإرهاب المنخفض الحدة ضد السكان الصرب، وهو أمر غير مقبول تماما لصربيا. فانخفاض كثافة الجرائم العرقية قد يكفي لفرض قيود شديدة على حرية حركة الصرب وغيرهم من غير الألبان الذين يحدد حياتهم عدد مركب من القيود البسيطة من قبيل حظر على سفر الفرد لوحده أو السفر في الليل، أو اختيار الوقت والمكان للقيام بالمهمات، أو استخدام اللغة الصربية في الأماكن العامة، أو الحضور الآمن في المدارس، وهلم جرا. بالتأكيد أن الإدانة العلنية للحوادث ذات الدوافع العرقية يمكن أن تساهم في الحوار والتسامح بين الطوائف العرقية، بما في ذلك زيادة الوعي بأن المستقبل يكمن بالتعدد العرقي وقبول العائدين الذين ينتمون إلى المجموعات العرقية الأخرى.

إن وضع الإجراءات والعقبات الإدارية حال دون عودة الصرب. فمنذ عام ١٩٩٩، عاد إلى كوسوفو وميتوهيا أقل من ٥ في المائة من النازحين الصرب. إن الصورة الديمغرافية تجافي كثيرا ما يصدر عن أدعياء التعددية الإثنية في مقاطعتنا الجنوبية التي تتجلى على أفضل نحو في إبراز حقيقة أنه لا يوجد سوى ٥٠ في المائة من العودة الطوعية إلى المقاطعة. وهذا أقل كثيرا من الحد الأدنى المقبول. ربما لا يمكن للمجتمع الدولي الوفاء بإحدى المهام الرئيسية الموكلة إليه بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ألا وهي العودة المستدامة لجميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم بحرية ومن دون عوائق.

إن الصرب والأقليات الأخرى في منطقة كوسوفو وميتوهيا لا تزال تواجه مشاكل. ولا تزال حريتها في الحركة مقيدة ومعاقة. فلا يحترم أمنها وحرية استخدام لغتها الخاصة بها، ولا تستطيع الوصول إلى المؤسسات، والحصول على الحق في المشاركة في الانتخابات، في التصويت. ولا توجد أي آليات مناسبة لرد الممتلكات للذين جردوا من ممتلكاتهم أو وجود آليات تمنع إعادة مصادرة الأملاك بعد إخلائها من شاغليها. ولا تعطي للعائدين حرية اختيار مكان العودة، ولا تتوفر الظروف لعودة الأشخاص المشردين داخليا. حتى إذا قرروا العودة، إذ أن المجتمعات المحلية تغالي في حمل العائدين على الشعور بأنهم غير مقبولين.

لقم تم تسجيل ثمانية عشر من الحوادث والهجمات على معابد وممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، بما في ذلك أخر موجة من التهديدات الموجهة ضد أماكن العبادة التي تتراوح من كتابة عبارات تحريضية مسيئة على دير فيسوكي ديتشاني مفادها أنه سيتم هدم كنيسة المسيح المخلص في بريشتينا. وفي

الوقت نفسه، نرحب بالرد الحازم لبعثة الأمم المتحدة بإعلانها أن قرار سلطات بلدية بريشتينا بإنكار حق الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في استخدام التي كان قد بنيت عليها كنيسة المسيح المنقذ في وسط المدينة هو قرار باطل ولاغٍ.

وأخيرا، فإن المحاولات المستمرة لإعادة تسمية أماكن التراث الثقافي والديني الصربي وطمس هويتها، فضلا عن المبيعات غير القانونية لممتلكات جمهورية صربيا، تتواصل بلا هوادة.

والمعاملة التمييزية الحالية للأقليات تجعل من المستحيل على أفرادها أن يعيشوا حياة عادية، ولا سيما بخصوص التمتع بجميع الحقوق المنصوص عليها قانونا في الصكوك النافذة في كوسوفو وميتوهيا. وينص قانون عدم التمييز الذي أصدره الممثل الخاص للأمين العام بنفسه على توفير حماية خاصة للأقليات ويحظر جميع أشكال التمييز ويحمي الأفراد ليس من الأعمال التمييزية التي تقوم بها السلطات العامة فحسب، ولكن أيضا من الأفعال التمييزية من قبل الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين. ومما يؤسف له أن بعثة الأمم المتحدة ومؤسسات بريشتينا لا تفعلان شيئا لمتابعة ذلك النص القانوني ذي القيمة العالية من خلال اتخاذ تدابير ملموسة ومناسبة لتنفيذه، الأمر الذي يسمح بوقوع انتهاكات جسيمة للقانون وأعمال تمييز خطيرة يومية.

ونحن نقدر بشدة النهج البناء الذي تتبعه الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، فضلا عن المنظمات العاملة تحت مظلة الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. فقد هيأوا الظروف لجميع الأطراف للعمل معا على تحسين الظروف المعيشية واحترام حقوق الإنسان لجميع سكان كوسوفو وميتوهيا، بغض النظر عن انتمائهم العرقي. وأعتقد أن المجلس يسلم بأن الخلافات بخصوص مسألة مركز كوسوفو وميتوهيا ينبغي ألا تقف في طريق الجهود الرامية إلى العمل معا من أجل إيجاد حلول عملية للمسائل التي دأبت بريشتينا على التستر عليها لسنوات طوال. ولذلك، أعتقد أن أي قرار بتقليص حجم بعثة الأمم المتحدة وخفض عدد الموظفين الدوليين سيكون له أثر سلبي تماما على الصرب في كوسوفو وميتوهيا وسيؤثر على تنفيذ المهام الموكلة إلى البعثة.

وبالتالي، فإنني أدعو المجلس، من تحت سقف الأمم المتحدة، إلى مقاومة المحاولات الرامية إلى تهميش بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وميتوهيا وإلى إيلاء الأهمية النسبية لدورها في سياق الوجود الدولي والأمني في المقاطعة بوجه عام. وأطلب إلى المجلس أن يزيد من فعاليته وظهوره للعيان على السواء في الاضطلاع بمهمته، فيما يعمل جنبا إلى جنب مع سائر الجهات الفاعلة الدولية مثل بعثة الاتحاد الأوروبي وقوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة، والتي تنشط أيضا تحت إشراف الأمم المتحدة. وفي ضوء التعديل المزمع إجراؤه في ولايات تلك البعثات بدعوى تغير الحالة الفعلية على أرض الواقع، وذلك نتيجة التوصل إلى اتفاق بروكسل حسبما يُزعم، ألفت الانتباه إلى الدفع بأن هذا الأمر لا يمكن أن يغير الطابع الملزم للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي هذا السياق، فإنني أعارض اللجوء إلى أعذار مثل الأعباء الزائدة والتركيز على مسائل أخرى أكثر إلحاحا بدلا من عقد جلسات لمجلس الأمن، تُكرس للنظر في الحالة في كوسوفو وميتوهيا بشكل أكثر تواترا. فالتوقعات الكبيرة وتزايد الطلبات المقدمة من بلغراد وبريشتينا بخصوص تنفيذ اتفاق بروكسل يتطلبان عقد جلسات المجلس بزخم غير منقوص بغية ضمان توفير رؤية ثاقبة لأعضاء مجلس الأمن بشأن الحالة على أرض الواقع بصفة دورية. وستكون الفترة المقبلة حاسمة الأهمية لتنفيذ الترتيبات المتفق عليها ولمواصلة تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. ويجب أن تتم تلك

العملية على مرأى ومسمع من بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وميتوهيا ومجلس الأمن.

ونحن نؤيد مبادرة إنشاء محكمة خاصة ومكتب مدع عام، يوجد مقرهما خارج أراضي كوسوفو وميتوهيا، للنظر في جميع القضايا التي تمخضت عنها التحقيقات التي أجرتها فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي. وستدعم صربيا بصورة كاملة الجهود الرامية إلى تقديم جميع المسؤولين عنها إلى العدالة، كما فعلت في الماضي.

ومع ذلك، فإن الاستقرار لم يتعزز بالقبض على أوليفر إيفانوفيتش، وهو أحد المرشحين لمنصب العمدة في ميتروفيتشا الشمالية. ونحن نتوقع حل مشكلة لوائح الاتهام السرية، التي حذرنا منها على مدار سنوات. وفي ظل عدم وجود أدلة سوى روايات الشهود، فإن الشهود لا بد وأن يدلوا بإفاداتهم بطريقة منظمة بعد مرور ١٥ عاما على ارتكاب الجرائم المزعومة. وقد ألقي القبض على السيد إيفانوفيتش، المحتجز في سجن في ميتروفيتشا، استنادا إلى شهادة من هذا القبيل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن محكمة الاستئناف لم تقدم أي تفسير لأسباب السماح بانقضاء المهلة القانونية المحددة للبت في الطعن في اعتقاله. وجمهورية صربيا تحتج مرة أخرى وبأشد العبارات على اعتقال أوليفر إيفانوفيتش وتطالب بإطلاق سراحه من السجن، إلى جانب تقديم تفسير لسبب القبض عليه في مرحلة ما قبل انتخابات رؤساء البلديات في ميتروفيتشا الشمالية، والتي كان يشارك فيها بوصفه أحد المرشحين.

وعلى الرغم من وصف الحالة العامة بأنها مستقرة نسبيا، كما ورد في التقرير عن الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٤ (S/2014/305)، أعتقد أن هذه الفترة الزمنية المحدودة نسبيا لا تعبر عن الوضع العام في كوسوفو وميتوهيا. فالظروف تتسم بوجود فجوة كبيرة بين أسس القياس المعلنة واحترام حقوق الإنسان والحالة الفعلية. ولدى النظر في التقييمات المُعدة بشكل عام والمقدمة بوصفها حقيقة سائدة خلال فترة زمنية محدودة، يبدو لي أننا ننسى أن الأمر لا يتطلب سوى شرارة على غرار المذبحة التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤ لتصعيد التوترات الكامنة.

وعلى الرغم من استمرار الوجود الدولي، فإن الإفلات من العقاب على الجرائم التي ارتكبت منذ عام ١٩٩٩ فصاعدا والأهمية النسبية لها ونزع الصفة الفردية عنها، هي أمور تبعث برسالة سيئة تثير خوف الصرب والسكان الآخرين في كوسوفو وميتوهيا. فهذا يعني عدم العقاب على الجرائم، فيما يشجع على شن المزيد من الهجمات أنها تظل خارج سلطان العدالة. ونلاحظ أن مؤسسات بريشتينا والمجتمع الدولي لم يفعلا شيئا يُذكر لحماية صرب كوسوفو وسواهم من غير الألبان، ولا سيما أشد الناس ضعفا مثل المشردين داخليا.

وقد شجعت صربيا مواطنيها في كوسوفو على الذهاب إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات المحلية. وشجعتهم على القيام بذلك بغية تعزيز شرعيتهم، تحت سقف جماعة البلديات الصربية، وتنفيذ ما توخاه اتفاق بروكسل، وبالتالي ضمان بقائهم وإعمال حقوقهم. وعلى الرغم من أنهم عاشوا في خوف وعدم يقين لسنوات، فإنهم لا يزالون على استعداد للمصالحة ويثقون بأن التعايش مع الألبان أمر ممكن في نهاية المطاف.

ومع ذلك، فإن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا بذلت، في سياق التحضير للانتخابات، قصارى جهدها من أجل الانتقاص من حق الصرب في التصويت. ودعوة المشردين داخليا إلى التصويت على استمارات تحمل شعار دولة مستقلة، نالت استقلالها عن طريق طردهم من ديار آبائهم وأجدادهم – وعددهم ربع مليون شخص – مثال على النفاق والاستفزاز المطلقين.

وبالتلاعب في سجلات الناخبين، حاولت بريشتينا إيجاد تكوين عرقي جديد جرى تغييره قسرا، ومن ثم التأثير بشكل

مباشر على نتيجة التصويت. وعلى الرغم من جميع التعهدات المعلنة والتأكيد على الالتزام بتعددية الأعراق والقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ما فتئت بريشتينا تطبق عمليا تدابير لتثبيط همة صرب كوسوفو وثنيهم عن المشاركة في الحياة العامة في كوسوفو.

والأعمال الانفرادية من قبل بريشتينا، التي أعلنت تنقيح القواعد الانتخابية على حساب الصرب والأشخاص المشردين، هي أمر غير مقبول، يقوض شرعية الانتخابات العامة المقبلة المقرر إجراؤها في ٨ حزيران/يونيه. وفي هذه المرة، فإن بلغراد ستقرر، بعد دراسة متأنية، ما إذا كانت ستدعو صرب كوسوفو إلى الذهاب إلى صناديق الاقتراع أم لا. ونطالب بريشتينا بالوفاء بالشرط المسبق الأساسي المتمثل في إتاحة حق التصويت على قدم المساواة ودون تمييز لصرب كوسوفو والأقليات الأخرى في كوسوفو وميتوهيا، كما هو مبين أيضا في التقرير عن أعمال بعثة الأمم المتحدة الذي هو قيد النظر اليوم. والإجراءات التي تتخذها بريشتينا، كما رصدتها بعثة الأمم المتحدة، تشكل انتهاكا مباشرا لاستعدادها وانفتاحها المعلنين لزيادة الثقة المتبادلة بين جميع الطوائف في كوسوفو وميتوهيا. وهذا هو الهدف من الحوار الجاري الذي استثمرت صربيا فيه بشكل كبير.

ولذلك، فإننا ندعو شركاءنا وأصدقاءنا في الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم بإخلاص واستخدام نفوذهم وسلطتهم من أجل تهيئة ظروف تفضي إلى التمثيل المتكافئ لطوائف الأقليات العديدة في جميع المؤسسات دون أن تنقضه الأغلبية، حسبما يقتضيه أيضا إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية والذي يُسلم بأن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية ”يسهمان في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي تعيش فيها“. ولا تزال القضايا المتعلقة باتفاقات البيع المزورة من دون حل. وتُقابل مطالبات الصرب بالحصول على تعويضات عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتهم بالرفض على نطاق واسع. وكل ذلك يدل على التمييز في تطبيق التنظيمات والقواعد.

كما تتضمن مسألة حقوق الأقليات إعادة الممتلكات التي تخص أبناء الطوائف غير الألبانية في كوسوفو وميتوهيا، وغالبيتهم من الصرب. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك أيضا مسألة لم تُحسم بعد، وهي مسألة ممتلكات دولة صربيا والكنيسة الأرثوذكسية الصربية. ومن المؤسف أن الآليات القانونية التي أنشأتها بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي لمعالجة مسائل الملكية وتقديم المساعدة للمحاكم في تخفيف عبء القضايا المتراكمة وتوفير الحماية الكافية للأفراد في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان، لم تحقق نتائج: وهذا النوع من الدعاوى يشكل نسبة ٤٠ في المائة من جميع القضايا التي لم تُحل في كوسوفو وميتوهيا. وعلاوة على ذلك، فإن مشكلة العدد الكبير من وثائق الملكية المزورة تحول أيضا دون ممارسة حقوق الملكية. وشرعت وكالة الممتلكات في كوسوفو في حوالي ٤٠ ٠٠٠ دعوى بهدف إعادة الأراضي المغتصبة، في حين جرى احتلال ما يقرب من ٧٠٠ ٠٠٠ قطعة أرض، وفقا لبيانات غير رسمية. وتتمثل إحدى المشاكل التي تؤثر على استعادة حيازات الممتلكات في الافتقار إلى الحماية المناسبة من الطرد نتيجة استعادة الحيازة بصورة غير قانونية. ومن المثير للاهتمام أيضا الملاحظة التي أُبديت بشأن مصادرة ممتلكات الصرب في كوسوفو وميتوهيا، وذلك استنادا إلى قرار ما تُسمى سلطات كوسوفو بغرض تشييد طريق سريع. وفي بلدية غراشانيتشا، على سبيل المثال، يمتلك الصرب نحو ١٧٠ من بين الممتلكات المصادرة وعددها ٢١٣.

وقد تلقينا مؤخرا معلومات عن اعتزام مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة تغيير المركز القانوني لمجمع تريبتشا الصناعي الذي تملك جمهورية صربيا غالبية الأسهم فيه. ويعمل الكثير من الصرب الذين يعيشون في كوسوفو وميتوهيا في هذا

المجمع. واعتماد قانون جديد يهدف إلى تغيير هيكل ملكية مجمع تريبتشا ومركزه القانوني سيمثل دون شك إجراء آخر أحادي الجانب، يمكن أن يسفر عن تغيير حقوق ومركز موظفي تريبتشا وأفراد الطائفة الصربية وسائر الطوائف غير الألبانية في كوسوفو وميتوهيا.

وتلك محاولة أخرى للتصرف غير القانوني في ممتلكات جمهورية صربيا وانتهاك للمبادئ الأساسية الخاصة بالملكية. ومن شأن إدخال تعديلات على اللوائح القانونية إسقاط حقوق الدائنين. ومن غير الواضح الآن كيف سيتم التعامل مع مطالباتهم، مع الأخذ في الاعتبار أن أولئك الدائنين الذين قدموا مطالبات ضد شركة تريبتشا، عبر فريق الإدارة المسؤول عن إنشاء جماعة البلديات الصربية، يدعون وحدهم أن الديون المستحقة لهم تبلغ أكثر من ٢٦٨ مليون يورو.

وعلاوة على ذلك، فإننا نلاحظ أيضا أنه قد تم اقتراح إدخال تعديلات في مجالات أخرى. وتظهر هذه الإجراءات التي اتخذتها بريشتينا تناقضا وعدم احترام للاتفاقات المبرمة. وليس هذا هو المجال الوحيد الذي يجري تعديل القوانين فيه قبل حتى التفاوض بشأنها في بروكسل. ومن ناحية أخرى، وبخصوص المجالات التي يوجد فيها اتفاق حول إدخال تعديلات على الإطار القانوني للمساعدة في إنشاء جماعة البلديات الصربية، وهو أمر ملزم لبريشتينا، لم يجر حتى الآن إظهار الإرادة السياسية اللازمة للشروع في هذه العملية باعتبارها خطوة أولى في اتجاه تنفيذ الاتفاقات.

وبحجة الحفاظ على السلام، يقرع جانب بريشتينا طبول الحرب. وأنا أشير هنا إلى ما أُعلن عن إنشاء ما يسمى قوات كوسوفو المسلحة، وهو أمر لا يشكل فحسب انتهاكا للحوار الذي استثمرنا فيه بصبر، ولكن أيضا انتهاكا جسيما لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وينص ذلك القرار على اضطلاع القوات الدولية بالمسؤولية عن الحفاظ على بيئة آمنة لجميع سكان المقاطعة، وبالتالي فإنه يستبعد إمكانية إنشاء ما يسمى القوات المسلحة. ويشكل هذا الاعلان تهديدا ليس للاستقرار في صربيا والمنطقة فحسب، ولكنه يقوض أيضا على نحو خطير سلطة الأمم المتحدة ودورها فيما يخص صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، أشار الأمين العام، بان كي – مون إلى أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال يمثل الإطار القانوني الوحيد للوجود الأمني المستمر في كوسوفو وميتوهيا، والذي حُددت ولايته بشكل واضح.

وأُذكر بأن قوة أمن كوسوفو مبنية على جيش تحرير كوسوفو، وهو تشكيل شبه عسكري قاد خلال الحرب في كوسوفو وميتوهيا عمليات إرهابية وشارك في ارتكاب جرائم منظمة. وعلى الرغم من عزم المجتمع الدولي على تهدئة الأوضاع الميدانية، فإنه ارتكب انتهاكا بنزع سلاح جيش تحرير كوسوفو وتحويله إلى هياكل أمنية. وبدلا من المعاقبة على النزعة الانفصالية، فإنه قد دعمها وأثار عنفا سياسيا وكراهية عرقية مستمرين.

وإنني أسأل المجلس هل بالإمكان الاعتماد على قوات أمن ينتمي أعضاؤها إلى هياكل إجرامية وإرهابيين دوليين في أُطر للأمن الإقليمي والجماعي. وهل سيعطي المجتمع الدولي الضوء الأخضر للقيام بهذا العمل، لا سيما في ضوء الإعلان عن إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة للنظر في القضايا المتعلقة بالجرائم التي ارتكبها جيش تحرير كوسوفو فيما يخص الاتجار بالأعضاء، حسبما ورد في تقرير المقرر الخاص لمجلس أوروبا، السيد ديك مارتي؟

وقد كان ينبغي أن يشكل تأييد الجمعية البرلمانية التابعة لمجلس أوروبا لتقرير مارتي، بأغلبية واسعة من أصوات الدول الأعضاء، تحذيرا قويا للمجتمع الدولي ولجميع المؤسسات من أن سكان كوسوفو لا يمكن أن يروا أن هذه الهياكل توفر الحماية، ولكنهم يرون فحسب أنها تشكل تهديدا. ولا يوجد

أي أساس قانوني لإنشاء وعمل القوات المسلحة لكوسوفو. ومن ناحية أخرى، أُذكر بأن المجتمع الدولي وافق في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، على عودة قواتنا إلى كوسوفو وميتوهيا.

وفي ضوء إعادة التشكيل المقررة لبعثة الاتحاد الأوروبي، أود أن أُذكر المجلس بأنه بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، تناط ببعثة الأمم المتحدة السلطتان التنفيذية والتشريعية الوحيدتان في كوسوفو وميتوهيا. وبالتالي، فإن مشاركة بعثة الاتحاد الأوروبي استلزمت موافقة الأمم المتحدة. وقد حظيت البعثة بالشرعية بموجب بيان مجلس الأمن الرئاسي (S/PRST/2008/44) المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، شريطة تصرفها وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في إطار حياد الأمم المتحدة بخصوص مسألة المركز. وعلى الرغم من نقل جميع الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بالشرطة والجمارك والقضاء تقريبا من بعثة الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأوروبي، فلا يمكن القول بأن بعثة الاتحاد الأوروبي حلت محل بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. وبالتالي، يجب أن تجري إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة والأمم المتحدة، بناء على موافقتهما ورضاهما.

وفيما يخص نقل الصلاحيات إلى المؤسسات المؤقتة في بريشتينا، فإنني واثق من اتفاق جميع الحاضرين في المجلس على أنه لا يمكن نقل الصلاحيات المخولة للممثل الخاص للأمين العام إلى المؤسسات المؤقتة سوى بإذنه. وإسناد هذه الصلاحيات إلى بعثة الاتحاد الأوروبي لا يقلل بأي شكل من الأشكال من صلاحيات ومسؤوليات الممثل الخاص. ونقل صلاحيات بعثة الاتحاد الأوروبي إلى المؤسسات المؤقتة في بريشتينا أمر ضار وغير عادل لأنه من ناحية، من غير المعقول ألا يكون لصربيا رأي في الأمر، ومن ناحية أخرى، لأنها تُعتبر مسؤولة عن تنفيذ اتفاق بروكسل.

يجب علينا ألا نغفل عن حقيقة أن وراء كل خطبنا ووراء كل التقارير والبيانات المقدمة، ثمة أشخاص ليس لديهم رغبة سوى في توفر ظروف عيش عادية لأسرهم، والذين يرغبون في العمل لتعليم أبنائهم وضمان مستقبل الآمن وطفولة سعيدة لهم، كما أنهم يرغبون في التمتع بجميع الحقوق المتاحة لهم. ولذلك، ينبغي ألا تصبح التقارير عن الحالة في كوسوفو مجرد إحصاءات. فالناس ليسوا مجرد أرقام. وكلما استعرضنا الحالة في المقاطعة، علينا أن نسأل أنفسنا إلى أي حد ساعدنا السكان المحليين فيما يخص العيش بشكل أفضل. وأنا لست على يقين من أن الظروف مهيأة لأن يظل المجلس أقل نشاطا فيما يخص النظر في هذه المسألة. فرغم إحراز تقدم كبير، لا يزال الهدف النهائي بعيد المنال.

وبينما تقدر صربيا، المصالح المشروعة للألبان والصرب والسكان الآخرين لكوسوفو وتحترم بشكل كامل ولاية الأمم المتحدة، فإنها ستستأنف الحوار ريثما يجري التوصل إلى حل مستدام يتفق عليه الطرفان. وأتوقع مواصلة بعثة الأمم المتحدة وجميع الفاعلين الدوليين للعمل ضمن نطاق غير منقوص وبنفس النشاط، وأحث الممثل الخاص للأمين العام على اعتماد نهج يقوم على المزيد من المشاركة. وهذا هو السبيل الوحيد للإسهام في تهيئة الظروف المواتية للمصالحة الدائمة وإيجاد حل نهائي لمسألة كوسوفو وميتوهيا.

وفقا لتقرير مجلس أوروبا المعنون ”المعاملة غير الإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو“، فقد جرى اختطاف مئات الصرب في كوسوفو قبل وأثناء صراع عام ١٩٩٩ وبعده مباشرة، حيث أُرسلوا جميعا إلى معسكرات سرية في جمهورية ألبانيا. وأجبر العديد منهم على إجراء عمليات جراحية لاستئصال أعضائهم، غالبا من جسمهم الحي، وقُتلوا بعد ذلك. وقد بيعت أعضاؤهم في السوق السوداء الدولية بعد ذلك. وفي حوزة كبير المحققين في المزاعم الواردة

في تقرير ديك مارتي، المدعي العام الدولي كلينت وليامسون، ملف ضخم عن الجرائم التي ارتكبها أفراد جيش تحرير كوسوفو السابق، ويُنتظر أن يسلمه إلى قضاة المحكمة الخاصة. ويتضمن ملف المدعي العام أسماء ١٢٠ قائدا من قادة ذلك الجيش، ومن المتوقع توجيه اتهامات لهم بشأن الاختفاء القسري لـ ٣٢٠ صربيا في مناطق أوراهوفاتش ودرينتشا وميتوهيا.

وبالنظر إلى أن صربيا قد قامت بكل ما في وسعها للكشف عن جميع الذين ارتكبوا جرائم ضد السكان الألبان في كوسوفو وملاحقتهم قضائيا، فإننا نتوقع عن حق كشف الحقيقة كاملة ومعاقبة جميع المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب البشعة تلك ضد الصرب في كوسوفو. ولأسر ضحايا الصرب حق متكافئ، على غرار باقي ضحايا الجرائم التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة خلال التسعينات من القرن الماضي، في تحقيق العدالة بالنسبة لهم.

ومن أجل تحقيق المصالحة التاريخية بين البلدين وإيجاد حل شامل لمشكلة كوسوفو، من الضروري تقديم كلا الجانبين لتنازلات. وقد قمنا بما علينا وسنواصل الحوار بنفس النشاط وعلى نحو بناء بشكل أكبر. ومع ذلك، يجب أن تدرك بريشتينا أنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم وشامل دون التوصل إلى اتفاق مع صربيا وصدور قرار عن مجلس الأمن. لقد مضى ١٥ عاما على الصراع المسلح في كوسوفو وميتوهيا. وبدلا من العيش في الماضي وتوجيه الاتهامات المتبادلة، حان الوقت للتوصل إلى حل مستدام من أجل مستقبل البلدين. وإننا نمد أيدينا إلى الجانب الآخر. ويدنا ممدودة من أجل أطفالنا وأطفالهم.

شهدت صربيا في الأسبوع الماضي فيضانات كارثية، تعد من بين أكبر الفيضانات التي شهدتها أوروبا خلال الـ ١٠٠ عام الماضية. وأودت هذه الكارثة الطبيعية بحياة العشرات وأغرقت بلدات ووقرى ودمرت أراض زراعية ودمرت الاقتصاد وتسببت في أضرار تفوق الحصر. ولتقليل حجم الكارثة، استجاب المواطنون لدعوة حكومتهم وأبانوا عن مستوى عال من التضامن، ساعين جاهدين بشجاعة وهدوء لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. وللأسف، ورغم إرادتنا ورغبتنا الهائلتين، لا يمكننا إعادة بناء ما تم تدميره بمفردنا. ونحن بحاجة إلى المساعدة لتمكين المواطنين من استعادة ما فقدوه واستعادة النشاط الزراعي، حيثما كان ذلك ممكنا. وحيثما لا يمكن ذلك، مساعدتهم على الصمود خلال هذا العام وبدء العام المقبل في ظل ظروف طبيعية بشكل أكبر. وتلقى المجلس أقراص فيديو رقمية تعرض جانبا من المأساة التي تعرضت لها صربيا. وسأكون ممتنا إذا شاهدها أعضاء المجلس. ولا يحط طلب المساعدة من قدر البشر، ولكنهم لا يكونون عظماء إلا عندما يقدمون يد العون.

وأود أن أعرب عن امتناني لجميع البلدان والشعوب التي ساعدت أو التي ستساعد صربيا خلال الفترة المقبلة في التغلب على المأساة والدمار الناجمين عن الفيضانات الكارثية. ونحن لا نطلب من الآخرين ما ليس لديهم، ولكن جزءا مما لديهم ويزيد عن حاجتهم فحسب. وهذا القليل الذي يزيد عن حاجتهم هو كثير وضروري بالنسبة لنا. وهل للحياة معنى آخر سوى إظهار التعاطف والرغبة في مساعدة الآخرين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر فخامة السيد نيكوليتش على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة عاطفة يحيى آغا.

السيدة يحيى آغا (تكلمت بالإنكليزية): إنها لسعادة مميزة أن أكون مع المجلس هنا اليوم كي أتشاطر وإياكم التطورات التي حدثت في جمهورية كوسوفو على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، وهي الفترة التي حققنا خلالها الكثير من التقدم نحو تعزيز دولتنا، وبسط سيادة القانون على جميع أنحاء أراضينا، والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في منطقة جنوب شرقي أوروبا بأسرها.

بالنيابة عن مؤسسات كوسوفو ومواطنيها، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة، بان كي – مون، حيال مساهمته في تحقيق السلام والاستقرار في كوسوفو والمنطقة، وللدول الأعضاء في مجلس الأمن حيال اهتمامها بإحراز التقدم الشامل لكوسوفو والمنطقة، ودعمها لتحقيق ذلك.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تعازينا لرئيس صربيا ومواطنيها إزاء الخسائر في الأرواح والممتلكات أثناء تصديهم للفيضانات الرهيبة التي حدثت في الأسابيع القليلة الماضية. حضرة الرئيس نيكوليتش، إن أفكارنا وصلواتنا تواكب مواطنيكم المتضررين من هذه الكارثة الطبيعية المأساوية.

طوال الأشهر العديدة الماضية، أظهرت جمهورية كوسوفو نضجا وشجاعة وقيادة على الصعيد السياسي، ونحن نحصد نتائج ملموسة، ونقترب شيئا فشيئا من تحقيق هدفنا العام المتمثل في إقامة دولة متعددة الأعراق ومتعددة الثقافات يتساوى فيها المواطنون الذين يعيشون في سلام ورخاء بصرف النظر عن انتمائهم الإثني، أو نوع الجنس، أو الانتماء الديني، أو العرق. وفي ما يتعدى جهودنا اليومية لتقديم المساعدة، وتوفير الحماية، وإدماج جميع الطوائف العرقية في كوسوفو في الحياة المؤسسية والاجتماعية في البلد، نحن ننخرط انخراطا بنّاء مع جمهورية صربيا في حوار شامل لتطبيع العلاقات بين دولتينا، وتحسين مستوى معيشة مواطنينا.

إن كوسوفو اليوم مكان مختلف جدا عن البلد المدمّر الذي ورثناه قبل ١٥ عاما، مع آلاف القتلى في صفوف المدنيين، والعديد من ضحايا التعذيب والاغتصاب المستخدمَين كأداة من أدوات الحرب، والدمار المادي، وتركة من الأعمال العدائية والتطهير العرقي التي ارتكبتها القوات الصربية. لم يكن تحقيق الانتعاش سهلا. فلقد تطلّب سخاء المجتمع الدولي وإرادة مواطنينا للوصول إلى ما وصلنا إليه اليوم. وهو تطلّب أيضا الإرادة والشجاعة على الصعيد السياسي للمضي قدما.

لقد أحطت علما بالدعم الذي قدّمه رئيس صربيا، السيد توميسلاف نيكوليتش، لعملية الحوار بين كوسوفو وصربيا بغية تطبيع العلاقات بين بلدينا. وفي حين ثمة خلافات بيننا حول كوسوفو، من المهم أن نسلّم بحقيقة استقلال كوسوفو وعدم الرجوع عنه.

وبالتزامن مع التقدم السياسي، ركزنا الكثير من اهتمامنا على زيادة تعزيز سيادتنا، وتوسيع نطاق سيادة القانون وتوطيدها، وبناء أساس سليم للتنمية الاقتصادية، وجذب الاستثمارات الأجنبية التي نحن في أمسّ الحاجة إليها، وتمتين المؤسسات ذات المصداقية، وإظهار الارادة والنضج على الصعيد السياسي بغية المضي قدما والاقتراب أكثر فأكثر من تحقيق طموحنا المتمثل في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والهيئات الدولية الأخرى.

وما زالت جمهورية كوسوفو ملتزمة بعملية الحوار مع جمهورية صربيا. ففي هذه العملية – التي بدأت عام ٢٠١١ وجرى تتويجها بإبرام الاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات، المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، بتيسير من الممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي، البارونة كاترين أشتون، وبدعم من المجتمع الدولي – توصّلنا إلى تحقيق الاندماج وتوافق الآراء على الصعيدين السياسي والمجتمعي. ولقد ذهبنا إلى أبعد من الحدود الأيديولوجية وجداول الأعمال السياسية اليومية. ونحن مصممون على مواصلة هذه المسيرة والمضي قدما. وعملية الحوار مع صربيا كانت واحدة من جهودنا الرئيسية، ولها آثار تتجاوز تعزيز سيادة كوسوفو وسلامتها الإقليمية وعضويتها في المنظمات الدولية.

إن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في بروكسل تعمل على تيسير الاندماج الكامل للطائفة الصربية في كوسوفو. فهي قد أنهت عملية الهياكل الأمنية غير القانونية التي تدعمها صربيا في أنحاء من كوسوفو، وأرست سيادة القانون التي تمسّ

حاجة المواطنين إليها في الجزء الشمالي، بعدما كانوا يعيشون في جو من الترويع وانعدام القانون لفترة طويلة جدا. وستوفر هذه الاتفاقات الخدمات اليومية أكثر فأكثر لمواطني البلديات الشمالية. فهي تعزز حرية تنقلهم، كما أنها تيسّر حركة البضائع، وتزيد من رفاه المواطنين على كلا جانبي الحدود عن طريق تحصيل الإيرادات بالشكل المناسب. وفي حين أن الكثير من التركيز كان منصبّا على الشمال، نرى أن تلك التطورات الإيجابية تعود بالفائدة على مجتمعنا بأسره وتفيد المواطنين في جميع أنحاء البلد.

والاتفاقات التي تم التفاوض بشأنها والتوقيع عليها في بروكسل تعزز المنظور الأوروبي لكوسوفو وصربيا استنادا إلى التعاون وعلاقات حسن الجوار، وتضعهما على المسارات المميزة المفضية إلى الاتحاد الأوروبي. وقد أثبت نجاح عملية الحوار مرة أخرى ما يحمله مشروع الاتحاد الأوروبي من قوّة تحويلية، مما يمهد الطريق أمام هذا الاتحاد وأمامنا لتعزيز قوة الدفع نحو التكامل في المنطقة.

وفي هذا السياق، أشجع الدول الأعضاء الخمس المتبقية من الاتحاد الأوروبي على الاعتراف باستقلال كوسوفو، وتعزيز هذا المنظور، الأمر الذي يبقى حاسما بالنسبة إلى تحقيق السلام والاستقرار في منطقة غرب البلقان وما بعدها. كما أغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن تقديرنا لأكثر من ١٠٠ بلد حول العالم اعترفت بدولة كوسوفو، وأيدت رؤيتها لإقامة دولة ديمقراطية ومتعددة الأعراق. وأحث أعضاء الأمم المتحدة المتبقين الذين لم يعترفوا بكوسوفو حتى الآن على القيام بذلك.

وفيما احتفلنا بالذكرى السنوية الأولى لاتفاق التطبيع الذي تم التوصل إليه على الصعيد الثنائي في بروكسل من خلال وساطة الاتحاد الأوروبي في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بين رئيسي وزراء البلدين، فإن مؤسسات كوسوفو ركزت على النجاح في تنفيذ نقاطه الخمس عشرة. ونحن مقتنعون بأن تنفيذه الكامل بطريقة متسقة وفعالة سيعزز علاقاتنا المستقبلية ويحقق الاستقرار في المنطقة. ونحن نتوجه بالشكر إلى شريكينا – الاتحاد الأوروبي على دوره كميسّر وضامن لعملية الحوار، والولايات المتحدة التي تؤيد هذه العملية بقوة – ونشجعهما على مواصلة الوقوف إلى جانبنا فيما نمضي قدما.

وقد تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ الاتفاقات، ونحن نتوقع أن يكتسب زخما مرة أخرى بمجرد الانتهاء من العمليات الانتخابية في كلا البلدين. وأود على وجه الخصوص أن أسلّط الضوء مرة أخرى على النجاح في إجراء الانتخابات المحلية التي تم تنظيمها في جميع أنحاء كوسوفو، بما في ذلك الاعتماد الرسمي للنظم الأساسية للبلديات واعتمادها وفقا لقانون كوسوفو، حسبما يدعو إليه اتفاق بروكسل. ويسرني أن أذكر أنّ مشاركة الطائفة الصربية وسائر الطوائف العرقية في كوسوفو كانت مُرضية.

ومع الانتهاء من النظام الأساسي للبلديات الشمالية الأربع، يصبح بالإمكان إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية وفقا لدستور كوسوفو وقوانينها وللميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي، بغية كفالة تكامل الطائفة الصربية في البلد. وسوف تكون الرابطة جزءا لا يتجزأ من مؤسسات كوسوفو.

وبالمثل، أحرز تقدم جيد في تحصيل الإيرادات الجمركية على المعابر الحدودية الشمالية، فضلا عن إنشاء صندوق التنمية ومجلس إدارته، وإغلاق المكاتب التابعة لوزارة الداخلية الصربية العاملة في تلك البلديات، ودمج أفرادها في قوة شرطة كوسوفو، كما ينص عليه اتفاق بروكسل. ونتطلع إلى إبرام اتفاق خلال الاجتماع المقبل في بروكسل بشأن حل المحاكم الموازية، ونتوقع من صربيا أن تفي بمسؤولياتها إزاء وقف عمل تلك المحاكم، وتمهيد الطريق أمام اندماج قضاة صرب كوسوفو والمدعين العامين منهم في نظام العدالة في كوسوفو.

ولا يزال هناك الكثير للقيام به على صعيد الأمن في البلديات الشمالية الأربع، بما في ذلك تفكيك ما تبقّى من هياكل موازية. وألاحظ في هذه الفترة، مع الشعور بالقلق، حالات المقاومة لبسط سيادة القانون في بلديات الشمال الأربع، من جانب مجموعات شبه عسكرية وإجرامية أبقت تقدم الطائفة الصربية في كوسوفو رهينة لها طوال السنوات الخمس عشرة الماضية.

كذلك لا تزال هذه الهياكل تعرض للخطر موظفي إدارات إنفاذ القانون المحلي والدولي، كما شهدنا مؤخرا في الهجوم على مركبات تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وكذلك بإقامة الحواجز التي ما زالت تحول دون حرية التنقل. نتوقع من الحكومة الجديدة في صربيا الحفاظ على الجزء المتعلق بها من الاتفاق ومواصلة العمل بصورة بناءة لضمان قبول صرب كوسوفو للاتفاقات التي تم التوصل إليها في بروكسل وإقرارها، وتم التوصل إليها نتيجة جهودنا المشتركة لتحقيق الاستقرار والسلام لمواطنينا، في المنطقة وخارجها.

إننا نقترب من موعد إجراء الانتخابات العامة المبكرة في كوسوفو، وقد ناشدت جميع الآليات وجميع الأطراف في كوسوفو ضمان بيئة مستقرة وتهيئة ظروف ديمقراطية وعادلة تمكن من إجراء انتخابات حرة وشاملة. أكرر دعوتي إلى الطوائف العرقية في كوسوفو كافة بممارسة حقها الدستوري من خلال مشاركتها الكاملة في الانتخابات لاختيار ممثليها بأنفسها والذين سيمثلون مصالحها ومطالبها، وسيعملون معنا في تعزيز الديمقراطية في كوسوفو.

ما برحت مؤسسات كوسوفو ملتزمة بعودة جميع اللاجئين والمشردين جراء الحرب. ولجعل هذه العودة مستدامة، اتخذنا نهجاً شاملا من خلال الاستثمار في قطاع الإسكان، والصحة والأمن، وضمان الحصول على التعليم والتنمية الاقتصادية. ومما يشجعني بشكل خاص أن بعض العائدين مؤخرا قد استقروا في المراكز الحضرية، وشجعني أيضا التعاون بين بلدان المنطقة في العمل مع حكومة كوسوفو لتيسير هذه العودة.

إن جمهورية كوسوفو ملتزمة بعملية إصلاح شامل ستعزز من فرصها في المستقبل في الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وهي الأولوية الرئيسية التي توحد مواطني كوسوفو والخيار الذي يحظى بتوافق الآراء المؤسسي والمجتمعي. إنني إذ أعوّل على هذا التقدم الملموس، يسرني أن أبلغ المجلس بأنه في وقت سابق من هذا الشهر، استكملت كوسوفو المفاوضات المتعلقة باتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي بوصف ذلك خطوة أولى رئيسية على طريقنا المفضي إلى العضوية في المستقبل. أتوق إلى الانتهاء بسرعة من المسائل المتعلقة بنتائج المفاوضات بعد الانتخابات العامة في كوسوفو، بينما نعمل على ضمان تهيئة بيئة آمنة وسلمية لمواطنينا وعلى تحسين نوعية الحياة لديهم، علينا أن نسعى إلى هذا المنظور الأوروبي. لقد أحرزنا تقدما كبيرا في الوفاء بالشروط اللازمة للانضمام إلى نظام الإعفاء من الحصول على تأشيرة لدخول بلدان الاتحاد الأوروبي، ونحن نتوقع الانتهاء قريبا من هذه العملية

خلال هذه الفترة، أستكملنا أيضا إجراء استعراض استراتيجي لقطاع الأمن لدينا. وهذه العملية التي تشمل الحكومة بأسرها، أجريت للمرة الأولى، وقد تنفيذها بطريقة شفافة وعضوية، ودرسنا البيئة الأمنية الحالية والمستقبلية، وعملنا على تقييم الاحتياجات الأمنية لجميع مواطنينا ووضعنا الأهداف الاستراتيجية الأمنية لكوسوفو. ومن بين التوصيات النابعة من هذه العملية إنشاء القوات المسلحة لكوسوفو التي أُنشئت بوصفها قوة دفاع مسلحة تسليحا خفيفا ونؤمن بأنها ستصمد أمام التحديات الأمنية في كوسوفو في الأجل الطويل وبأن تصبح الوسيلة التي يمكننا من خلالها المساهمة في الأمن

الجماعي في منطقة البلقان. إن إنشاء القوات المسلحة في كوسوفو سيكون عملية تدريجية وعلى مراحل، وعملية شاملة تستغرق عقدا من الزمن ولا تلتمس فقط دعم جميع الطوائف العرقية، بل تسعى إلى الحصول على مشاركتها النشطة. إن المنظمتين الأمنيتين في كوسوفو لديهام سجل جيد من الشمولية. إذ أن نسبة ١٥ في المائة من قوة شرطة في كوسوفو تتألف من موظفين ينتمون إلى الأقليات العرقية، وحوالي ٩ في المائة من قوة أمن كوسوفو أعضاء في الأقليات العرقية.

أما فيما يتعلق بإنشاء القوات المسلحة لكوسوفو، فإننا نتواصل مع الطوائف العرقية في كوسوفو، وبلدان المنطقة ومع أصحاب المصالح الدوليين في منظمة حلف شمال الأطلسي لشرح نتائج عملية الاستعراض، وسوف نواصل هذا الحوار الهام. إن المؤسسات التابعة لكوسوفو التي تبذل جهودا لكي تصبح مزودة للخدمات الأمنية، ستواصل العمل في هذه العملية في شراكة مع المجتمع الدولي، ولا سيما مع منظمة حلف شمال الأطلسي.

إننا إذ نلتزم التزاما واضحا بمستقبل أوروبي لكوسوفو، نرتبط بشراكة مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بتعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء البلاد. وبينما نعمل على ترجمة هذا الالتزام القوى بمكافحة الفساد والجريمة المنظمة إلى أعمال ملموسة، طلب الاتحاد الأوروبي تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بتعزيز سيادة القانون حتى عام ٢٠١٦. وفي حين سيتم انتقال البعثة من ولاية تنفيذية إلى ولاية توجيهية، سيكون الاستمرار في مساهمتها في تعزيز استقلال نظامنا القضائي المتعدد الأعراق قيما. وبموجب الولاية الجديدة، ستفرغ بعثة الاتحاد الأوروبي من النظر في القضايا المعلقة وستتناول قضايا جديدة بناء على طلب من المؤسسات في كوسوفو. إن الولاية الجديدة لبعثة الاتحاد الأوروبي، وهي ولاية أقرها برلمان كوسوفو، ستواصل، حيثما اُتفق عليه، تقديم المساعدة في تنفيذ الحوار بين كوسوفو وصربيا، الذي ييسر له الاتحاد الأوروبي.

في الجهود التي نبذلها لكي نظل أوفيا للالتزام ببناء كوسوفو ديمقراطية، وتعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها، وللحفاظ على القيم والمُثل العليا الواردة في دستورنا، أقر برلمان كوسوفو إنشاء محكمة خاصة، تضم مقاعد داخلية وخارجية، لمعالجة الادعاءات المتعلقة بارتكاب جرائم حرب والناشئة عن تقرير مجلس أوروبا في عام ٢٠١٠. فإنشاء المحكمة الخاصة يجسد تصميم كوسوفو على الانخراط في عملية مستقلة ومحايدة تعالج بمصداقية هذه الادعاءات، كما نعتقد أن الالتزام بتحقيق العدالة للجميع هو السبيل الوحيد للتوصل إلى المصالحة الحقة في المنطقة.

في الوقت الذي نتكلم فيه هنا اليوم، تقوم أفرقة عاملة من كوسوفو وصربيا بالحفر في مقابر جماعية تقع في بلدة رودنيكا الصربية لاستخراج رفات نحو ١,٧١٢ شخصا كانوا في عداد المفقودين في حرب الكوسوفو. هذه رفات لاشخاص مدنيين من ألبان الكوسوفو قامت القوات الصربية باختطافهم وإعدامهم خلال الحرب. إن طي هذه الصفحة يتجاوز حدود السياسة. وبوصفنا قادة لبلدينا، من واجبنا المساعدة في طي هذه الصفحة بالنسبة لآلاف الأسر الممزقة وذلك بتمكين اللجان التي تعمل على قضية الأشخاص المفقودين من التحقيق في مصائرهم وإظهار الإرادة السياسية والشجاعة لتقديم مرتكبي هذه الجرائم البشعة إلى العدالة.

لقد عملنا بشكل مكثف لفتح فصل جديد في كوسوفو، حيث يتمتع كل مواطن بالمساواة والعيش في حرية وسلام. وقد تم إنجاز الكثير، وما زال يتعين فعل الكثير. لقد أثلج صدري هذا التغيير الذي شهدناه في المنطقة والتأييد التي حظينا به من لدن المجتمع الدولي الذي وقف إلى جانبنا لعرض وجهات

نظر واضحة ومتميزة على كوسوفو وصربيا في مساريهما نحو الاتحاد الأوروبي.

إن كوسوفو ستظل ملتزمة ببناء علاقات جيدة مع جيرانها، وستعمل على تعزيز التعاون والثقة المتبادلين بحيث يصبح ذلك تحولاً نموذجياً لمنطقة كانت غارقة في حرب دامت لفترة تقل عن عقدين من الزمن. وفي سيرنا على هذا السبيل كنا نسترشد باقتناع شديد مفاده أن علينا إلا نسمح بتكرار الماضي المؤلم وباستمرار معاناة جسيمة على حياة المواطنين في كوسوفو. ستظل هناك تناقضات وتوترات في تحركنا قدما، ومع ذلك أعتقد أنه ينبغي الإبقاء على ما تم إحرازه من تقدم حتى الآن، لأننا سنظل مصممين على ضمان مستقبل مزدهر للأجيال الشابة.

إننا ننشد الاستمرار في ترسيخ المكاسب التي حققناه في تعزيز كوسوفو داخليا وتوطيدها دوليا، لأن هاتين العمليتين مرتبطتين ارتباطا وثيقا. إننا إذ نمضي قدما، نلتمس مساعدة المجلس وتوجيهه، لأن تحقيق النجاح في كوسوفو، والنهوض بهذا الزخم سيكون تراثا مشتركا لنا، تماما كما نرى اليوم أن عيش كوسوفو في سلام وازدهار نجاحا مشتركا لنا.

أود أيضا أن أضيف أنه ما من شهادة أكثر مصداقية من أحكام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي صدرت خلال التسعينات من القرن الماضي، وهي محكمة أنشأتها الأمم المتحدة. كذلك لا يمكن أن تكون هناك دلالة مشفوعة بحجة شرعية على استقلال كوسوفو أكثر من فتوى محكمة العدل الدولية، الهيئة التابعة للأمم المتحدة. أود أن أشكر أعضاء المجلس على اهتمامهم ودعمهم لإحراز التقدم في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة يحيى آغا على بيانها. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة الرئيس توميسلاف نيكوليتش في جلسة المجلس هذه. وفي البداية، نود أن نعرب عن تعازينا في الكارثة الطبيعية التي ضربت صربيا. والاتحاد الروسي يقدم المساعدة في التغلب على آثار الكارثة. ونحن نتفق مع الملاحظات التي أدلى بها الرئيس نيكوليتش ونشاطره تقييمه. وقد استمعنا باهتمام أيضا إلى البيان الذي أدلت به السيدة عاطفة يحيى آغا. ونود أن نشكر السيد ظريف على عرض تقرير الأمين العام (S/2014/305) عن عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقت في كوسوفو.

إن بعثة الأمم المتحدة هي الوجود الدولي الرئيسي في المقاطعة. وندعوها إلى تنفيذ ولايتها بصورة كاملة ونشطة. وللقيام بذلك، يتعين توفير جميع الموارد الضرورية لها. ونحن ندين المحاولات الرامية إلى تقويض دور البعثة وندعو جانب ألبان كوسوفو إلى التعاون بصورة كاملة مع وجود الأمم المتحدة.

ونلاحظ الخطوات التي تم اتخاذها نحو تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا في إطار حوار على أعلى المستويات السياسية. ومن المهم أن يؤدي ذلك العمل إلى إحراز تقدم في ضمان حقوق السكان الصرب في المقاطعة. ونتشاطر التقييم الوارد في تقرير الأمين العام بشأن الحاجة إلى إنشاء جماعة للبلديات الصربية في كوسوفو بأسرع ما يمكن باعتبارها أداة لحماية المصالح الجماعية للصرب، وبالتالي، لحماية الاستقرار في المنطقة بأسرها

لا تزال حالة الصرب في كوسوفو مثبطة إلى حد ما. فلم يحدث أي تقدم عمليا في عودة اللاجئين الصرب ولا في استرداد حقوقهم في الملكية. فالناس يخشون العودة إلى كوسوفو، بالنظر إلى خطر العنف ذي الدوافع العرقية وانعدام الضمانات الأمنية وعدم قيام السلطات المحلية بحماية حقوقهم. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن تهيئة الظروف لتحقيق ذلك

هو أحد المطالب الرئيسية المنصوص عليها في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وما زلنا نشهد استمرار أعمال النهب للممتلكات الصربية والاستيلاء عليها وتدنيس المقابر الصربية. بل أن الصرب المنفيين لا يتمكنون في الكثير من الأحيان من زيارة مقابر أسلافهم، وذلك حتى أثناء الأعياد الأرثوذكسية. وقد ظهرت شعارات مسيئة وتهديدات على جدران منازل الصرب وأديرتهم. وفي الآونة الأخيرة، وقعت حادثة مماثلة في دير فيسوكي ديتشاني الذي يخضع لحماية قوة كوسوفو التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وبيانات الإدانة العلنية الروتينية الصادرة عن السلطات الألبانية في كوسوفو غير كافية. فثمة حاجة إلى مكافحة جميع أشكال التعصب العرقي والديني بصورة حقيقية. إلا أن نتائج التحقيقات في عدد من الجرائم العرقية التي حظيت بتغطية إعلامية كبيرة لم تُعلن بعد.

نعتقد أن مبادرة إنشاء ما يسمى القوات المسلحة لكوسوفو ستأتي بنتائج عكسية. وللأسف، فإن تقرير الأمين العام يتضمن تقييمات شديدة الغموض لمثل هذه الخطوات من جانب بريشتينا.

ونلاحظ قرار تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو حتى حزيران/يونيه ٢٠١٦. ونحن ندعوها إلى الاسترشاد بولايتها وإلى التصرف على نحو محايد تماما. وفي الوقت نفسه، وكما جاء في تقرير ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي، فإن فعالية المساعدة التي يقدمها الاتحاد إلى بريشتينا في مجال سيادة القانون غير ذات بال. ومن المهم الإشارة إلى أنه لا يمكن، بطبيعة الحال، تفويض سلطة مجلس الأمن إلى طرف ثالث، لا سيما في الهياكل التابعة لبريشتينا.

ونرحب أيضا باستمرار جهود فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات للنظر في الجرائم التي كشف عنها المقرر الخاص لمجلس أوروبا، السيد مارتي، بما في ذلك الاتجار بالأعضاء البشرية. ويتعين تقديم جميع الأشخاص المذنبين إلى العدالة، ونأمل أن يجعل الشكل غير العادي لفرقة العمل من الممكن كفالة إقامة العدل بصورة موضوعية ومحايدة دون الخضوع لأي نوع من الانتهازية السياسية.

تثير التقارير التي تتحدث عن مشاركة ألبان من كوسوفو في الصراع السوري بالغ القلق، ولا سيما في ما يتعلق بانتمائهم لجماعات إرهابية تنتسب إلى تنظيم القاعدة مثل جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام. ونحن نؤيد بقوة وضع حد لهذا النوع من النشاط.

ونود أن نؤكد أن موقف روسيا بشأن مسألة كوسوفو لا يزال دون تغيير. فنحن نؤيد سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية. ونعتقد أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال هاما بشكل كامل حيث أنه يحدد التزامات جميع الأطراف المعنية، باعتباره الإطار القانوني الدولي لتسوية الصراع في كوسوفو.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام على بيانه، وأرحب بالرئيسة يحيى آغا والرئيس نيكوليتش.

في البداية، أود أن أعرب عن أحر التعازي للرئيس نيكوليتش في أعقاب الكارثة الهائلة التي ضربت بلده والدول المجاورة المتاخمة لنهر سافا. والمجتمع الدولي يقف جنبا إلى جنب معها في هذه المحنة. وقام الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالفعل بتعبئة الجهود وسيستمران في تقديم المساعدة التي تحتاج إليها هذه الدول.

مضى عام على الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات، وهو اتفاق تاريخي جرى توقيعه في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ومن المهم للغاية أن تستمر روح الوئام والتعاون التي كانت سائدة بين الأطراف على صعيد تنفيذه وأن يظل الحوار بين بريشتينا وبلغراد منتظما وعالي الجودة. ويجب على

الأطراف مواصلة الالتزام والمشاركة والاحتفاظ بروح بناءة في السعي من أجل التوصل إلى حل وسط.

واستجابة للدعوة التي وجهها الممثل الخاص للأمين العام إلينا، سنولي اهتماما لمساعي التنفيذ الفعال للاتفاق المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، بما في ذلك التفكيك الكامل للهياكل الصربية الموازية في شمال كوسوفو؛ وإبرام اتفاق قانوني في وقت مبكر؛ وأخيرا، إنشاء جماعة للبلديات الصربية في كوسوفو بروح من الانفتاح، بحيث تكون هناك مسؤوليات حقيقية لهذه الجماعة.

ونود أيضا أن نرحب بالقرار الذي اتخذه برلمان كوسوفو في ٢٤ نيسان/أبريل بالتصديق على الرسائل المتبادلة بين الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون ورئيسة كوسوفو، التي أشيد بها لاتخاذها موقفا مسؤولا. فتبادل الرسائل وموافقة الغالبية العظمى في برلمان كوسوفو عليها يظهران وجود رؤية لدى الأحزاب والقادة في كوسوفو وبالتالي نضجهم السياسي. وبفضل تلك الرسائل المتبادلة، جرى تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي أُجري الاستعراض الاستراتيجي لها بالتعاون الوثيق بين بريشتينا وبروكسل، لسنتين إضافيتين.

وعلاوة على ذلك، فإن الرسائل المتبادلة تنص على إنشاء محكمة في كوسوفو، والتي ستجعل آلياتها متابعة العمل الذي يقوم به المدعي العام الرئيسي وليامسون من فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات أمرا ممكنا في ظل أفضل الظروف الممكنة. ويبين ذلك القرار رغبة أبناء كوسوفو في المشاركة في العملية القانونية التي ستسمح بالرد على الادعاءات الخطيرة على نحو ذي مصداقية ودون انحياز. فبالموافقة على تسليط الضوء على أفعال يُزعم أن أفرادا قد ارتكبوها، تبرهن كوسوفو بالتالي على استعدادها لطي صفحة الحرب المؤلمة والإسهام في المصالحة الإقليمية، وتُظهر التزامها بالقيم الأوروبية.

ندين الحادث الذي وقع في الشهر الماضي لمركبة تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي، والذي جاء بعد بضعة شهور فقط من وفاة ضابط ليتواني في البعثة أثناء أداء مهامه. ومن غير المقبول تعرض هؤلاء الأفراد للخطر، ونُذكر بأنه يجب على جميع الأطراف احترام حرية تنقل القوات والأفراد المنتشرين في إطار قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي. غير أن الحالة في كوسوفو لا تزال، ولحسن الحظ، هادئة ومستقرة بوجه عام.

وتؤيد فرنسا بناء دولة مسالمة وديمقراطية وذات سيادة ومتعددة الأعراق في كوسوفو، تعيش في سلام مع جيرانها. ومن المقرر إجراء الانتخابات البرلمانية في ٨ حزيران/يونيه. وندعو أهالي كوسوفو من جميع الطوائف إلى الذهاب إلى صناديق الاقتراع، ومن ثم المشاركة في صياغة مصيرهم المشترك.

إننا ندعو إلى إجراء انتخابات شفافة وديمقراطية، نشر الاتحاد الأوروبي من أجلها بالفعل بعثة جديدة لمراقبة الانتخابات.

ومن المهم حماية حقوق مختلف الطوائف في جميع أنحاء إقليم كوسوفو، وخاصة فيما يتعلق بتراثيها الثقافي والديني. وندين بشدة أي تدنيس للأديرة والمقابر الصربية، وبشكل أعم، أي هجوم يستهدف المواقع الدينية أو الثقافية. وينبغي ألا تمر هذه الأعمال بدون عقاب. بل يجب أن تدان بالإجماع على حقيقتها المتمثلة في أنها عقبة أمام ظهور دولة متعددة الأعراق، تحترم حقوق الأقليات فيها. ونشجع إجراء حوار مثمر بين السلطات في بريشتينا والكنيسة الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم أيضا تسهيل عودة اللاجئين والمشردين داخليا، في ظروف تتسم بالأمان، وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

ويجب أن تقترن التطورات الإيجابية التي شهدتها كوسوفو خلال السنوات الأخيرة باتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز سيادة القانون والشفافية، وتمكين تطوير مناخ ملائم للأعمال

التجارية والتنمية الاقتصادية. والتدخل في الإجراءات القضائية أمر غير مقبول.

وأختتم بالإشادة بالتقدم المشترك الذي أحرزته كوسوفو وصربيا في اتجاه أوروبا، بعد تطبيع العلاقات بينهما. وبدأت خطوة هامة في المفاوضات بين المفوضية الأوروبية وبريشتينا بهدف وضع الصيغة النهائية لاتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في ٦ أيار/مايو. الذي نأمل أن يبرم قريبا.

إن صربيا، قد بذلت من جانبها جهودا كبيرة فيما يخص إجراء إصلاحات داخلية وعلاقاتها مع جيرانها. وجرى تتويج ذلك بإطلاق مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في ٢١ كانون الثاني/يناير. والأمر الآن متروك للبلدين للوفاء بالتزاماتهما في سياق تلك المفاوضات، بهدف مواصلة اندماجهما الأوروبي.

السيد لرو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى المتكلمين الآخرين فيما يخص شكر الممثل الخاص للأمين العام ظريف، على ما وافانا به من معلومات مستكملة شاملة بشأن الحالة في كوسوفو. وأود أيضا أن أشكر رئيس صربيا والسيدة عاطفة يحيى آغا على بيانيهما.

إن نيجيريا تعرب عن تعاطفها العميق مع شعب صربيا، بعد الخسائر التي مني بها في الأرواح، والأضرار المادية الجسيمة الناجمة عن الفيضانات الأخيرة التي وقعت في البلد. وساعد استمرار التعاون بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وباقي الميسرين، مثل قوة كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على توطيد السلام والاستقرار في كوسوفو، وإحراز تقدم فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وهذا واضح في استعداد الطرفين لتضييق هوة الخلاف في مواقفهما، مما يجعل من الأسهل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا المتبقية.

ويمثل دمج أفراد الشرطة الصربيين السابقين في شرطة كوسوفو، فضلا عن الحوار المستمر الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا، من أجل الشروع في مفاوضات الانضمام، مؤشرا آخر على الالتزام باتفاق ١٩ نيسان/أبريل. ويتعين تشجيع جميع الأطراف للاستراتيجيات الهادفة إلى تيسير تحقيق السلام والاستقرار المستدامين.

إن تقرير الأمين العام (S/2014/305) يشير إلى أن أعضاء جمعية كوسوفو البرلمانية، الذين يمثلون صرب كوسوفو والأقليات الأخرى قد أعربوا عن قلقهم جراء وضع بعض أحكام مشروع قانون الانتخابات العامة، معايير جديدة لأهلية الناخبين، والتي تعتقد تلك المجموعات بأنها ستؤثر على أهليتهم للتصويت. وتعتبر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بأن مشروع القانون يتعارض مع قوانين أخرى، وأقرت بأن إدخال تغييرات على معايير أهلية الناخبين، قد يثبط مشاركة الناخبين المنتمين إلى الأقليات في الانتخابات. ومن أجل تحقيق العدالة والشمولية، نعتقد أنه يتعين على القانون أن يأخذ في الاعتبار مخاوف الصرب والأقليات الأخرى في كوسوفو.

وتتمثل إحدى التوصيات الصادرة عن الاستعراض الاستراتيجي لقطاع الأمن فيما يخص قوة أمن كوسوفو، الذي استمر سنتين، في تحويلها إلى القوات المسلحة لكوسوفو. ونلاحظ عدم مشاركة منظمة حلف الشمال الأطلسي وقوة كوسوفو في صياغة هذه التوصية. وهذا أمر مهم، حيث يشير التقرير إلى أن إدخال أية تغييرات على ولاية وهيكل قوة كوسوفو قد يكون له تأثير على استمرار تقديم منظمة حلف الشمال الأطلسي دعمها لكوسوفو.

ويبين التقرير أيضا بأن السلطات الصربية وممثلي صرب كوسوفو، قد أبدوا تحفظات جدية على التحويل المقترح لقوة

كوسوفو إلى القوات المسلحة لكوسوفو. وفي الواقع، فإننا نرى حاجة إلى أن تمضي كوسوفو قدما بحذر فيما يخص هذا الجانب من استعراضها لقطاعها الأمني، من خلال أخذ شواغل جميع أصحاب المصلحة بعين الاعتبار. ونرحب بتأكيد السيدة يحيى آغا اليوم، بأن سلطات كوسوفو ستواصل مشاركتها فيما يخص هذه المسألة.

وبينما نعترف بالمكاسب التي تحققت فيما يخص تنفيذ الاتفاق الأول، فإن الحالة في شمال كوسوفو لا تزال مدعاة للقلق. حيث أدت زيادة التوترات السياسية الناجمة عن الاعتقال والاحتجاز والاحتجاجات والجرائم المرتكبة ضد بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، إلى انعدام الأمن بشكل متزايد في كوسوفو، ويجب أن يعالج ذلك بشكل شامل. إن القيود المفروضة على إجراء المسؤولين الصرب زيارات لكوسوفو، وإجراءات الشرطة في شتيربتشي/ستريتبشي، والهجمات الانتقامية المنفذة ضد شرطة كوسوفو، مسائل تتطلب اهتماما عاجلا، من أجل تجنب تصعيد حدة التوتر.

إننا نحث جميع الأطراف على اتخاذ خطوات لمنع العودة إلى العنف، مع بذل جهود مكثفة، من أجل التوصل إلى حل شامل ومقبول للطرفين لمشاكل الإقليم والمنطقة. كما نشجع إعادة التوطين دون عوائق للعائدين من الأقليات والمشردين داخليا في كوسوفو. ونعتقد أن الجهود التي تبذلها الحكومة لمعالجة انخفاض معدل العودة الطوعية، وإعادة إدماج المشردين، هو أمر حيوي. كما نحيط علما بالاستراتيجية المعنية بالطوائف وحالات العودة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ ونأمل أن تعزز العودة الطوعية في الأجلين المتوسط والطويل.

ونرحب بتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، إلى غاية ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، ونشيد بدورها في مجال تحقيق الاستقرار في المنطقة. ونحن نتطلع إلى الانتهاء من استعراضها الاستراتيجي، الذي سيضبط عملياتها ويحسن الأداء الميداني للبعثة.

أخيرا، فإننا نشيد بالممثل الخاص للأمين العام ظريف، وفريقه على ما بذلاه من جهود دؤوبة لتعزيز السلام والاستقرار في كوسوفو، وكذلك في المنطقة. ونؤكد له ولبعثته دعمنا المتواصل.

السيدة كينغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ظريف على إحاطته الإعلامية التي قدمها للمجلس بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأود أيضا أن أرحب في المجلس برئيس صربيا، السيد توميسلاف نيكوليتش ، ورئيسة كوسوفو، السيدة عاطفة يحيى آغا، وأشكرهما شكرا جزيلا على بيانيهما. وأود أيضا أن أعرب عن تعازي أستراليا للرئيس نيكوليتش وللطوائف في صربيا التي فقدت أفرادا من أسرها في الفيضانات غير المسبوقة. وتشعر المجتمعات المحلية المتأثرة بالفيضانات في أستراليا، بعمق بتلك الخسائر.

لقد حققت صربيا وكوسوفو تقدما ملحوظا خلال العامين الماضيين في الحوار السياسي الرفيع المستوى لتطبيع علاقاتهما، وفيما يخص تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

وكما قال الأمين العام في تقريره (S/2014/305)، يعمل الطرفان بصورة مطردة على سد فجوة الخلافات بينهما. ونرحب بجهود القادة السياسين في بلرغراد وبريشتينا، ونحييهم على ما أحرزوه من تقدم. والتقدم المحرز في الفصل المعني بإدراج عنصر الشرطة من الاتفاق الأول على المبادىء المنظمة لتطبيع العلاقات المبرم في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، كان تقدما هاما على نحو خاص. وضباط الشرطة الصرب السابقون الذين يعملون الآن في صفوف شرطة كوسوفو يعززون ثقة صرب كوسوفو في مؤسسات كوسوفو، مما يشكل للطائفة، بالتالي،

تدبيرا هاما من تدابير تعزيز الثقة. وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره، ما زالت هناك بعض التحديات، بما في ذلك فيما يتعلق بإنشاء جمعية البلديات الصربية في كوسوفو. لكن ذلك أيضا ما زال مهما. ونشجع الجانبين على العمل صوب إيجاد دور مناسب للجمعية.

وتشيد أستراليا بقرار جمعية كوسوفو في ٢٣ نيسان/أبريل إنشاء محكمة خاصة في إطار نظام محاكم كوسوفو بمقاعد داخل كوسوفو وخارجها، تروم الفصل في المزاعم الناجمة عن عمل قوة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات. ونقر بأن هذا القرار كان قرارا صعبا وحساسا. وبإنشاء كوسوفو لعملية قضائية ذات مصداقية نأمل أن تفصل نهائيا في المزاعم الخطيرة المتعلقة بالاتجار بالأعضاء خلال التسعينات من القرن الماضي، تكون قد أكدت مجددا التزامها بسيادة القانون، ونحن نثني على هذا القرار.

كما ثبت أن الاقتراح المتعلق بإصلاح قوات الأمن لدى كوسوفو مسألة حساسة، على الصعيدين المحلي والإقليمي. وتعترف أستراليا بحق كوسوفو كدولة مستقلة في إنشاء قوات الأمن لديها، لا سيما في إطار تعاونها المستمر مع منظمة حلف شمال الأطلسي. ونوصي ببذل قصارى الجهود لكفالة إنشاء قوات الأمن لدى كوسوفو بكل شفافية وبالحوار مع الجيران الإقليميين الرئيسيين.

ونود أن نقر بأهمية استمرار نشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ونحيط علما بتقرير الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسية الأمنية عن أنشطة البعثة. وولاية البعثة التي أعيد تركيزها، وصوتت عليها جمعية كوسوفو وأيدتها الرئيسة يحيى آغا في رسالتها المؤرخة في نيسان/أبريل، ستكفل قدرة البعثة على التحقيق في الجريمة المنظمة وجرائم الحرب الخطيرة ومحاكمة مقترفيها، والإسهام في بناء قدرات مؤسستي القضاء والشرطة المتعددة الأعراق في كوسوفو حتى حزيران/يونيه ٢٠١٦. وندين الهجوم على مركبات البعثة في ٢٥ نيسان/أبريل، وندعو إلى إجراء تحقيق شامل وسريع. غير أننا ما زلنا متفائلين لأن الحالة الأمنية عموما لا تزال هادئة، وكوسوفو ما زالت تسير في الاتجاه الإيجابي. وهذا يؤكد، في رأينا، الرأي القائل أن مجلس الأمن يمكنه أن يخفض من تواتر مناقشاته بشأن الحالة في كوسوفو.

إن عودة عدد كبير من الأشخاص المشردين خلال النزاع في كوسوفو عنصر أساسي في عملية المصالحة الطويلة الأجل في كوسوفو، لكن هذا لن يتحقق بدون اتباع نهج شامل بشأن سياسة العودة، يعالج مسائل الإسكان والأمن وحرية التنقل والاستفادة من الخدمات العامة وفرص العمل. وترحب أستراليا باستراتيجية كوسوفو الجديدة المعنية بالطوائف والعودة لفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، وتشجع جميع السلطات الكوسوفية على تنفيذها تنفيذا تاما.

وفي الختام، إن بدء صربيا في كانون الثاني/يناير في المحادثات مع الاتحاد الأوروبي، واختتام المفاوضات على اتفاق مقبل لتحقيق الاستقرار والانتساب لكوسوفو، خطوات تاريخية على مساري البلدين صوب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وفي أعقاب فترة التوقف المفهومة خلال الانتخابات العامة في صربيا، والانتخابات القادمة في كوسوفو المقررة في ٨ حزيران/يونيه، من المهم الآن أن يستأنف القادة المنتخبون مؤخرا في بلغراد وبريشتينا بإصرار واستبصار متجددين انخراطهم في الحوار السياسي الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي. وسيكفل هذا الأمر الإبقاء على الزخم الإيجابي وتحقيق تطبيع العلاقات تطبيعا كاملا، لما فيه المنفعة المتبادلة ورفاه شعبي صربيا وكوسوفو.

السيد تاتام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، السيد فريد ظريف،

على إحاطته الإعلامية اليوم. ويسرني أن أرحب في المجلس بفخامة الرئيسة عاطفة يحيى آغا وفخامة الرئيس توميسلاف نيكوليتش.

إننا نقر بأن زيارة الرئيس نيكوليتش تأتي في وقت عصيب للغاية بالنسبة لصربيا، في أعقاب الفيضان الكارثي والخسائر المأساوية في الأرواح التي تعرض لها بلده في الأسابيع الأخيرة. وقد كانت خسائر مدمرة لمئات الآلاف من المتضررين في صربيا وجميع أرجاء المنطقة. وتقدم حكومة بلدي الدعم لمواجهة الفيضانات من خلال النهج المنسق للاتحاد الأوروبي. وقد سافر فريق من لندن إلى بلغراد للنظر في الكيفية التي يمكننا بها تقديم المساعدة في تقييم الاحتياجات بغية استخدام الدعم الدولي على أكمل وجه ممكن الآن وفي جهود التعمير في المستقبل. وتعرب المملكة المتحدة عن تضامنها مع الشعب الصربي، بل مع جميع من يعانون في المنطقة جراء هذه الكارثة الطبيعية.

وإذ أنتقل إلى موضوع المناقشة، ترحب المملكة المتحدة بتقدم كوسوفو المتواصل داخليا وعلى الصعيد الدولي. ونرحب باعتراف أكثر من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بكوسوفو، ونشجع البلدان التي لم تعترف بعد بكوسوفو على القيام بذلك.

وفيما يتعلق بالتقدم على الصعيد الداخلي، تلاحظ المملكة المتحدة بصورة خاصة اختتام الانتخابات المحلية في شمال ميتروفيتشا، وتتطلع إلى نجاح الانتخابات البرلمانية بصورة مماثلة في الشهر القادم. وقبل حل جمعية كوسوفو، قامت باتخاذ خطوتين هامتين صوب تعزيز علاقة كوسوفو مع الاتحاد الأوروبي. وترحب المملكة المتحدة بمصادقتها على تبادل الرسائل بغية تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة لقانون في كوسوفو لسنتين، والتوقيع على اتفاق بشأن مضمون اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو. ونواصل تقديم الدعم لعمل البعثة الهام، بما في ذلك ما تقدمه من مساعدة في تنفيذ اتفاقات الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وعلى نحو خاص، نحض على مواصلة التعاون مع عمليات البعثة من جانب الطوائف والقادة المنتخبين في شمال كوسوفو. ونندد بشدة بالهجوم على قافلة البعثة في الشهر الماضي، وندعو من لديهم معلومات عن ذلك الحادث، وعن قتل ضابط الجمارك الليتواني في أيلول/سبتمبر، إلى مساعدة الشرطة في تحقيقاتها.

ويسرنا أن نحيط علما بقرار جمعية كوسوفو المتعلق بإنشاء إطار محكمة خاصة للفصل في أي قضايا قد تنبثق عن تقرير قوة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات التابعة للبعثة، بقيادة كلينت ويليامسن. وقد كان ذلك إنجازا كبيرا، وهو يدل على إرادة كوسوفو مواجهة مسائل سيادة القانون الصعبة. ونحث جميع الأطراف على دعم هذه العملية القضائية الهامة.

وتهنئ المملكة المتحدة صربيا وكوسوفو على جهودهما حتى الآن لتطبيع علاقاتهما من خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ويشير تقرير الأمين العام (S/2014/305)، على نحو مستصوب، إلى ما أحرز من تقدم ملحوظ منذ بداية الحوار على مستوى رؤساء الحكومات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ومن الأهمية بمكان الآن استدامة ذلك الحوار وتعزيزه. ومن الحتمي، ربما، أن اقتران الانتخابات الصربية والانتخابات القادمة في كوسوفو أدى إلى تأخر وتيرة الحوار؛ لكننا نأمل أن يعقد الاجتماع المقبل قريبا، ونحث الجانبين على مضاعفة جهودهما، لتفادي ضياع الزخم الكبير.

ونحث بلغراد وبريشتينا على مواصلة تنفيذ الاتفاق الأول على المبادىء المنظمة لتطبيع العلاقات المبرم في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ونقر بما اتخذ من خطوات، لكن التنفيذ الكامل لاتفاق الحوار لم يتحقق بعد. ولا بد أن يتم التعجيل بالموافقة على إنشاء جمعية البلديات ذات الأغلبية الصربية، والوفاء

بالالتزامات الأخرى، مثل ما يتعلق بالقضاء والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة، دون مزيد من التأخير. وندعو الجانبين إلى كفالة أقصى قدر من مشاركة جميع الطوائف في كوسوفو في الانتخابات الوطنية القادمة.

وأود أن أرد على الشواغل التي أعرب عنها بعض المتكلمين إزاء الاقتراح المتعلق بانتقال قوة الأمن في كوسوفو إلى القوات المسلحة لكوسوفو. فقوة الأمن في كوسوفو والقوات المسلحة لكوسوفو غير مذكورة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وغير محظورة بموجبه. والقرار يشير إشارة محددة إلى الجماعات المسلحة لألبان كوسوفو. وقوة الأمن في كوسوفو، في رأينا، لا يمكن تصنيفها على هذا النحو، بالنظر إلى أنها متعددة الأعراق وتخضع لمراقبة الدولة المدنية.

وقد أشير في بيانات اليوم إلى مشاركة ألبان كوسوفو في التراعات الخارجية. ونحن نرحب بما أعرب عنه من تنديد قوي بهذه المشاركة من جانب العديد من الأطراف الفاعلة المحلية والدولية، بما في ذلك الجماعة الإسلامية لكوسوفو. كما نلاحظ النية المعلنة لسلطات كوسوفو لسن قانون واضح لحظر هذه المشاركة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بإطلاق الرئيسة يهياغا في كوسوفو في ٧ آذار/مارس لمجلس وطني لضحايا العنف الجنسي.

كما أشير إلى التعديلات التشريعية اللاحقة التي اعتمدتها جمعية كوسوفو للاعتراف بحماية الناجين من العنف الجنسي وحمايتهم.

إن المجلس يركز عن حق تركيزا شديدا على منع وقوع أعمال العنف الجنسي. وتؤيد المملكة المتحدة الجهود الرامية إلى التعامل بفعالية وحساسية مع آثار أعمال العنف الجنسي في الحالات المروعة التي وقعت فيها هذه الأعمال. وتشيد المملكة المتحدة بكونه يجري التصدي للتحدي في كوسوفو.

وأخيرا، تجدد المملكة المتحدة تأكيد رأيها القائل إن على المجلس أن ينظر في الحد من تواتر عقدنا لهذه المناقشات. ونرى أن الخلفية الإيجابية الشاملة تجعل تلك خطوة مناسبة.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن ابدأ بياني بتقديم الشكر للسيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أشكر فخامة السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس صربيا، وفخامة السيدة عاطفة يحيى آغا، رئيسة كوسوفو، على البيانين اللذين أدليا بهما.

وأود أولا وقبل كل شيء أن أعرب عن تعازي ليتوانيا لجميع من تأثروا في صربيا بالفيضان الأسوأ في المنطقة خلال قرن من الزمان وعن تضامني معهم. وليتوانيا، بالترافق مع الشركاء الدولين الآخرين، على استعداد لتقديم المساعدة والدعم لضحايا الفيضان.

وأود أن أنوه بالنهج البناء لكوسوفو في المفاوضات من أجل اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، التي استكملت بصورة رسمية في ٦ أيار/مايو. فذلك تجسيد لالتزام كوسوفو بمواصلة إجراء الإصلاحات الشاملة في طريقها صوب الاندماج الأوروبي.

واليوم، أود أن أتطرق لثلاثة عناصر – هي تنفيذ الاتفاق الأول بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا، والانتخابات، وتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بلغراد وبريشتينا الانخراط الفعال في الحوار الذي يقوم بتيسيره الاتحاد الأوروبي، بالرغم من أن الخطى كانت بطيئة نوعا ما بسبب الدورات الانتخابية في كلتا صربيا وكوسوفو. واستمرار التزام القادة وإرادتهم السياسية للمضي قدما بالحوار وتنفيذ الاتفاق أمر

جدير بالإشادة والتشجيع. ونرحب بالبيان الذي أصدره رئيس الحكومة الجديدة في صربيا، السيد فودجيتش، ومفاده أن مواصلة الحوار الجاري في بروكسل يشكل أولوية لحكومته ويخدم أفضل مصالح الصرب في كوسوفو.

ونأمل انه بعد إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية في كوسوفو في ٨ حزيران/يونيه، سيتواصل أيضا اتخاذ خطوات ملوسة نحو تطبيع العلاقات مع صربيا. ولا بد من مواصلة التقدم المحرز حتى الآن وزيادة النهوض به. ونثق بان إجراء الانتخابات البرلمانية في كوسوفو بصورة نزيهة وديمقراطية سيؤدي إلى المزيد من تعزيز عمل الديمقراطية هناك والى زيادة الثقة بمؤسسات الدولة. وسيتابع المجتمع الدولي بشكل وثيق الانتخابات في كوسوفو. ونؤيد الدور الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تقديم المساعدة للسلطات المحلية في إجراء الانتخابات وفقا للمعايير الدولية.

وفي الوقت الحاضر، لا تزال قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تسهمان في صون السلام والاستقرار على أرض الواقع، في حين تضطلع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بدور رئيسي في توطيد سيادة القانون. ومن المصلحة الشرعية لكوسوفو أن تطور قدراتها بالذات لضمان سيادة القانون والأمن في أرضها. وذلك الهدف يمكن تحقيقه بشكل كامل. وترحب ليتوانيا بقرار جمعية كوسوفو بشأن إنشاء محكمة خاصة لمتابعة القضايا التي قامت بالتحقيق فيها فرقة العمل الخاصة بالتحقيق في جرائم الحرب، فضلا عن الدعوة إلى تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون لفترة عامين آخرين.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ومن دواعي القلق فرار الأشخاص الثلاثة البارزين المشتبه بارتكابهم جرائم حرب. ونناشد سلطات كوسوفو ضمان مراعاة الأصول القانونية في التحقيقات في جرائم الحرب وتقديم جميع الجناة إلى العدالة. ولا تزال الحالة في الشمال معقدة. فالفجوات الأمنية تؤثر على المؤسسات والجهات الفاعلة الدولية والحياة اليومية للمجتمعات المحلية. وذكرنا هجوم وقع مؤخرا في ٢٥ نيسان/أبريل على شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون بالهجوم الذي وقع في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، حينما قتل أحد موظفي الجمارك الليتوانيين. ونناشد السلطات المعنية التحقيق الشامل في جميع تلك الأعمال الإجرامية وتقديم الجناة إلى العدالة.

ويهدف تنفيذ اتفاق نيسان/أبريل إلى بناء مجتمعات شاملة للجميع وجسور بين الشعوب. ولا تزال معالجة إرث الماضي وكفالة تحقيق العدالة الانتقالية والعابرة للحدود الوطنية لجميع الضحايا، بما في ذلك اللاجئون والمشردون داخليا من الأقليات، ركنا أساسيا للتعايش السلمي في إطار الدولة وفيما بين البلدان. وفي سياق التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق بلغراد وبريشتينا، لا يزال وفد بلدي، شأنه شأن البلدان التي تكلم ممثلوها قبلي، منفتحا لاستعراض الدورة الحالية لمناقشة بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون بغية الحد من تواترها، فضلا عن النظر في تقليص عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في كوسوفو وفقا لتطور الحقائق على أرض الواقع.

السيدة بيرسيبال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، وباسم الأرجنتين، أود أن أعرب عن تضامننا التام مع صربيا في ضوء الحالة المؤسفة التي تمر بها بسبب الفيضانات الأخيرة، التي هي، كما قيل، الأسوأ في الأعوام الـ ١٢٠ الماضية. ونود أن نعرب عن تعازينا لأفراد أسر الضحايا ولحكومة صربيا وللمنطقة بأسرها في هذا الوقت العصيب.

وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على عرضه التقرير (S/2014/305) عن بعثة الأمم

المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما نود أن نرحب بمشاركة الرئيس توميسلاف نيكوليتش والسيدة عاطفة يحيى آغا.

وتود الأرجنتين، كما جرت العادة، أن تؤكد على الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في كوسوفو من خلال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان فضلا عن تعاونا مع قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي واصلت اتخاذ موقف محايد فيما يتعلق بمركز كوسوفو تحت إشراف الأمم المتحدة.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الأرجنتين صوتت مؤيدة للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) حينما كانت أيضا عضوا في مجلس الأمن. وترى الأرجنتين أن القرار لا يزال يشكل الأساس القانوني الدولي الذي ينطبق على كوسوفو بغية التوصل إلى حل شامل من خلال عملية سياسية ومن خلال المفاوضات. ونجدد التأكيد مرة أخرى على أهمية بعثة الأمم المتحدة، ليس في مساعدة عملية الانتخابات المحلية التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر العام الماضي فحسب، بل أيضا في دعم بلغراد وبريشتينا، اللتين سمحت قيادتهما باتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء حكومات بلدية جديدة كاملة في جنوب كوسوفو.

وفيما يتعلق بتوفير الأمن، نشيد بكون معدلات الجريمة انخفضت خلال الفترة المشمولة بالتقرير وبكون الحالة الشاملة مستقرة. ومع ذلك، نشعر بالقلق من استمرار الهجمات على صرب كوسوفو، لا سيما في بيجي/بيتش وفي مدينة إستوغ/إستوك. كما ندين أعمال التخريب المتكررة ضد المقابر وممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية. وعلى السلطات المختصة اتخاذ التدابير لعدم تكرار تلك الأعمال. ومع أخذ ذلك بعين الاعتبار، نعتقد أن رد شرطة كوسوفو فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الأقليات العرقية قد تحسن وان زيادة أعمال الدورية في المناطق التي يسكنها بصورة مشتركة سكان من أعراق مختلفة، على نحو ما حصل في بلدية كليني/كلينا، يمكن أن تشكل خطوة هامة إلى الأمام.

ونشيد بالتزام الطرفين بمواصلة الحوار الرفيع المستوى تحت إشراف الاتحاد الأوروبي ونبرز أهمية التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الأول بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ونناشد الطرفين مواصلة تلك الجهود وتوطيد التقدم المحرز، لا سيما بالتوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء جماعة أو رابطة البلديات الصربية. ونشدد على التقدم المحرز في أحد مجالات الاتفاق الحساسة بشكل خاص، وهو تحديدا، إدماج موظفي وزارة الداخلية في صربيا في شرطة كوسوفو. ونناشد الطرفين مواصلة السير في ذلك الطريق من خلال الحوار وتطبيق الاتفاق من أجل إحراز التقدم بشأن المسألة ذات الصلة المتعلقة بالجهاز القضائي وغيرها من مجالات سيادة القانون.

إن جمهورية صربيا، على وجه الخصوص، واصلت إبداء التزامها الحقيقي بعملية تنفيذ اتفاق نيسان/أبريل ٢٠١٣. ولذلك نناشد جميع اصحاب المصلحة الدوليين الموجودين على أرض الواقع مواصلة العمل معا تمشيا مع الولاية الخاصة لكل واحد منهم من أجل الإسهام في توطيد الإنجازات والتسوية الفعالة للمسائل المعلقة.

وبينما نشعر بالتشجيع إزاء أن الوضع الأمني في كوسوفو كان في معظمه هادئا، فهذا لا يعني أن نتوقف عن مواصلة التركيز على الوضع الأمني في شمال ميتروفيتشا. وفي هذا الصدد، نكرر القول إن الأعمال الهامة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تظل أساسية لتوفير أكبر قدر من الدعم للعمليات السياسية، مع إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

وتعتقد الأرجنتين أن من المهم جدا الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للأشخاص المشردين وأعضاء جماعات الأقليات، بحيث يتمكنون من العودة إلى مواطنهم الأصلية وينالون حقوقهم الاساسية ولا يقعون ضحايا التمييز أو الترويع. وفي حين أن اعتماد استراتيجية تُعنى بالطوائف والعائدين للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٨، وتعطي الأولوية لبناء المساكن، والأمن، وحرية التنقل، والحصول على الخدمات العامة وفرص العمل، وحقيقة أن حالة المشردين من طوائف الروما والأشكالي والمصريين في كوسوفو قد تحسّنت، هما دلالتان إيجابيتان على حد سواء، بيد أن التقرير يعترف بأن المشردين من الصرب ما زالوا يواجهون صعوبات. ونحن نحث السلطات على مضاعفة جهودها لتعزيز التسامح والاحترام والمصالحة، ولمواجهة جميع أشكال التمييز.

وما فتئت الأرجنتين تشعر بالقلق إزاء الانخفاض النسبي في معدل عمليات عودة الكوسوفيين الطوعية إلى المنطقة منذ نزوحهم قبل ١٥ عاما. وندعو السلطات إلى مواصلة العمل على تنفيذ تدابير، من قبيل الاستراتيجية المذكورة آنفا، بغية معالجة المسائل التي لم تُحلّ بعد، والتي ما زالت تشكل عقبات أمام تيسير عودة الأشخاص المشردين داخليا، وإعادة إدماجهم بشكل نهائي.

ومن الأهمية الحاسمة أيضا الاستمرار في إعطاء أولوية لمهام التغلب على آثار الصراع والتركة الناجمة عنه، بما في ذلك القضايا المعلّقة للأشخاص المختفين البالغ عددهم ١٧١٢ شخصا. ونشدد على عقد اجتماعات جديدة في بلغراد وبريشتينا للفريق العامل المعني بالمفقودين، برئاسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تواصل دعم وتشجيع الجهود الرامية إلى التأكد من مصير الأشخاص المختفين. وندعو أيضا إلى مضاعفة الجهود والتعاون كي لا تكون للإفلات من العقاب الكلمة الأخيرة حول الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

ونسلّط الضوء على العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لدعم سيادة القانون، لا سيما بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية ذات الصلة بالمشاكل الرئيسية على أرض الواقع. ونعتقد أن من المهم للوجود الدولي مواصلة تعزيز التعاون المتبادل من أجل تهيئة الظروف المناسبة لتنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بأفضل طريقة ممكنة.

ونختتم بتسليط الضوء على العمل الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام في سبيل تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد ندوهونغيريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة، وأن أشيد ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تحت قيادته، لما حققته من إنجازات لدى تنفيذ مهمتها. وأشكر فخامة السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا، والسيدة عاطفة يحيى آغا رئيسة كوسوفو على بيان كل منهما. إن أفكارنا وصلواتنا تواكب الشعب الصربي، في إطار الحكومة الصربية، بعد الفيضانات المدمرة التي وقعت الأسبوع الماضي.

ترحب رواندا باستمرار الحوار بين بريشتينا وبلغراد بهدف التنفيذ الكامل للاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات، المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وإننا نشيد بالاتحاد الأوروبي لتيسير الحوار الجاري، ونشجع كلا الجانبين على استمرار المشاركة في مناقشات مثمرة حول تحقيق الهدف المشترك المتمثل في الاندماج ضمن الاتحاد الأوروبي.

ونحن ندرك أيضا الإنجازات التي حققتها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة للقانون في كوسوفو تعزيزا لسيادة

القانون في كوسوفو. ونحيط علما بتمديد ولاية هذه البعثة حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦، واستمرار فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة لبعثة الاتحاد الاوروبي بتركيزها على التحقيق في الاتجار المزعوم بالأعضاء. ونأمل من الاستعراض الاستراتيجي الذي تجريه بعثة الاتحاد الاوروبي أن يمكّن البعثة من مواصلة دعم كوسوفو في تعزيز سيادة القانون، ولا سيما في مجالي الجمارك والشرطة القضائية.

وترحب رواندا بالتقدم المحرز نحو تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو، كما يتبين من إدماج أفراد الشرطة الصربيين السابقين الموجودين حاليا في الخدمة الفعلية شمال كوسوفو في شرطة كوسوفو، كجزء من دمج موظفي وزارة الداخلية الصربية فيها. وهذا مسعى يشجع على بناء الثقة، ونأمل أن يعقبه اتفاق نهائي بشأن إدماج المؤسسات القضائية الصربية الموازية في نظام كوسوفو القضائي ضمن إطار الحوار الذي يقوم الاتحاد الأوروبي بتيسيره.

وبالنسبة إلى عودة المشردين، لا نزال نشعر بالقلق إزاء معدل العائدين المنخفض نسبيا. ومع ذلك، نرحب باستراتيجية كوسوفو المتعلقة بالطوائف والعائدين للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٨، والرامية إلى تحسين وتوفير بيئة مواتية للعائدين تتعلق ببناء المساكن، والأمن المحلي، وحرية التنقل، والوصول إلى الخدمات العامة والعمالة. ونحن نعتبر أن هذه المبادرة هي خطوة هامة نحو التكامل الشامل للصرب في كوسوفو، ونرحب بالجهود التي تبذلها جميع البلديات الواقعة جنوب نهر إيبار/إيبير التي تتقيد بالمطلب القانوني المتمثل في تعيين أفراد من جماعة الأقليات في مناصب رئيسية.

وفي ما يتعلق بالوضع الأمني، نلاحظ أن كوسوفو لا تزال مستقرة بوجه عام، وأن معدل الجريمة يستمر في الانخفاض. ونحن نؤكد على الدور المركزي والعمل الهام اللذين قامت بهما السلطات والشرطة في هذا الصدد. ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء تكاثر الحوادث في شمال كوسوفو، ولا سيما الهجمات على قوافل بعثة الأمم المتحدة، وإلقاء القبض على مسؤولين من صرب كوسوفو، والاحتجاجات التي ترافقها أعمال عنف، والقيود المفروضة على الزيارات التي يقوم بها المسؤولون الصرب. كما نعرب عن قلقنا إزاء الحوادث التي تؤثر على صرب كوسوفو، أي انتهاك حرمة الممتلكات، بما في ذلك ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، وتدنيس المقابر، والكتابات الهجومية على الجدران. ونحن نحث سلطات كوسوفو على مضاعفة جهودها لمنع وقوع تلك الحوادث والتحقيق فيها، بحيث يصبح مرتكبوها عرضة للمساءلة. ونشدد على حاجة السلطات في كوسوفو إلى توفير الحماية لصرب كوسوفو والأقليات العرقية الأخرى، وهو شرط أساسي للمصالحة.

وفي الختام، فيما تستعد كوسوفو لإجراء الانتخابات البرلمانية في ٨ حزيران/يونيه، ينوّه وفدي بالجهود الهائلة والتقدم المحرز من كلا الطرفين نحو التنفيذ الكامل لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ونحن نشجعهما على أن يسيرا ميلا إضافيا من خلال الحوار، الذي هو السبيل الوحيد لكفالة تحقيق السلام الدائم بين الجانبين. ونشكر الاتحاد الأوروبي على مواصلة العمل التيسيري الذي يقوم به، ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام، فريد ظريف، لالتزامه المتواصل بتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

الأمير زيد رعد زيد الحسين (الأردن): أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأرحب بكل من رئيسة جمهورية كوسوفو، فخامة السيدة عاطفة يحيى آغا، وأشكرها على بيانها، وأرحب أيضا برئيس جمهورية صربيا، فخامة السيد نيكوليتش، وأشكره على بيانه. وأتقدّم بتعازي الأردن إلى صربيا حكومة وشعبا

وإلى حكومات دول الجوار إزاء ضحايا الفيضانات التي حلّت في منطقة البلقان مطلع هذا الشهر.

يدعونا التقدم المحرز في كوسوفو وهدوء الأوضاع الأمنية إلى التفاؤل في الوقت الذي تزدحم أجندة أعمال مجلس الأمن بالنزاعات المعقدة والحالات الحساسة في مختلف المناطق. ويجب أن نحيّي اليوم القادة في كوسوفو وجميع أطياف المجتمع هناك على تفانيهم في بناء دولة ديمقراطية موحدة ومتعددة الأعراق، وعلى انخراطهم الجاد في المجتمع الدولي. وندعو الدول كافة إلى دعمهم في مساعيهم هذه.

ونهيب بجميع الدول لتقديم دعمهم للقادة في مساعيهم هذه.

يدعم الأردن استمرار بلغراد وبريشتينا في مشاركتهما النشطة في الحوار الذي ييسر له الاتحاد الأوروبي وكذلك الالتزام الجاد الذي يظهره الطرفان خلال تلك اللقاءات. ونشيد بما تم الاتفاق عليه مؤخرا بشأن المسائل القضائية التقنية. ونرى من المسؤولية الاستمرار في الحوار وإحراز تقدم نحو التنفيذ الكامل والدقيق ”للاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات“ تقع على عاتق الطرفين.

إن الاتحاد الأوروبي ما برح يقوم بدور محوري في دفع عجلة التقدم في هذا الحوار. ونأمل من تطلعات الطرفين إلى الاندماج في الاتحاد الأوروبي وتوطيد العلاقات مع المنظمات الإقليمية أن تسهم في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها، وتطوير التعاون بين دولها في مختلف المجالات، وبما يُلبي تطلعات الشعوب ويحقق رفاهها.

نرحب باستمرار التنسيق بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي بشأن تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، والاستعراض الاستراتيجي لدور البعثة ومهامها في الفترة المقبلة من ولايتها. ونرحب بما يراعي التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات سيادة القانون ذات الصلة على أرض الواقع.

إن ضمان محاكمة مرتكبي الجرائم الجسيمة التي تمت خلال النزاع، بغض النظر عن عرق مرتكب الجريمة أو الضحية، يمثل ركنا أساسيا في العدالة الانتقالية. ومما لا يقل أهمية عن ذلك في مجتمعات الخارجة من نزاعات التي تسعى إلى توطيد المصالحة بوصف ذلك ضمانا يجعل جميع الأطراف تشعر بأن السعي في المستقبل إلى تحقيق العدالة سيتم دائما على نحو منصف وكامل. يثني الأردن في هذا الصدد على التزام كوسوفو بتحقيق سيادة القانون وتوجهها لإنشاء محكمة خاصة للنظر في الادعاءات الواردة في تقرير ديك مارتي لعام ٢٠١٠.

لا بد من الاستمرار في معالجة المواضيع كافة التي خلفها الصراع والتي لها أثر كبير على الحالة النفسية الجماعية في مختلف مجتمعات كوسوفو والمنطقة ومن بينها موضوع المشردين داخليا، والعائدين، ومعرفة مصير المفقودين. يحدونا الأمل في أن تواصل بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وكذلك المنظمات الدولية المساهمة في معالجة تلك المواضيع بهدف بناء الثقة وتعميق المصالحة.

يعد الاستكمال الناجح للانتخابات المحلية في جمهورية كوسوفو دليلا على التزام الحكومة ببناء مؤسسات الدولة التي تشمل الجميع. ودلالة على قدرة سلطات كوسوفو على إدارة العملية الديمقراطية وعقد انتخابات حرة ونزيهة، كما أجمع المراقبون الدوليون على ذلك. ويأمل الأردن في أن يستمر التحضير للانتخابات التشريعية في كوسوفو بشكل يضمن مشاركة واسعة وأن تعقد الانتخابات بنفس القدر من النجاح.

في الختام، نعرب عن تقريرنا لرئيس البعثة ونقدر الجهود التي يبذلها جميع العاملين فيها في تنفيذ ولاية البعثة في المجالات كافة.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية. وأرحب أيضا بوجود صاحب السعادة السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا، والسيدة عاطفة يحيى آغا، رئيسة كوسوفو، واشكرهما على بيانيهما.

باسم تشاد، أود أن تقدم للرئيس نيكوليتش، وحكومة وشعب صربيا بأحر التعازي في أعقاب الفيضانات التي أودت بالعديد من الأرواح وتسببت في دمار مادي كبير.

ترحب تشاد بالمشاركة الجارية والنشطة لصربيا وكوسوفو في الاتحاد الأوروبي الذي يسر للحوار، مما أدى إلى إحراز ذلك التقدم المشجع في تنفيذ اتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات المبرم في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وأثنى الأطراف على مواصلة الحوار والتقدم الذي تم إحرازه. أننا نرحب بإدماج ٢٨٤ من المسؤولين السابقين في وزارة الداخلية الصربية في شرطة كوسوفو. ونحث الأطراف على مضاعفة جهودها من أجل إقامة الرابطة/المجتمع المستقبل للبلديات الصربية في كوسوفو. ونرحب بالتدابير التي اتخذت لإنشاء مجالس سلامة لمجتمع البلدية الجديدة في شمال كوسوفو عقب انتخابات عام ٢٠١٣.

نشجع مشروع القانون المتعلق بالانتخابات العامة، ونهيب بالسلطات أن تعمل من أجل ضمان إدماج وشمول الجميع في العملية، ولا سيما السكان الصرب في كوسوفو، فضلا عن غيرهم من طوائف الأقليات. إن استعادة الثقة المتبادلة فيما بين المجتمعات المحلية ستكون مقياسا لنجاح المحادثات الجارية. وفيما يتعلق بالمبادرة الرامية إلى تحويل القوة الأمنية في كوسوفو إلى قوات مسلحة لكوسوفو، ينبغي اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لدراسة جميع جوانب هذه المسألة، ومن دون استبعاد إمكانية قيام كوسوفو بإنشاء قوات دفاع وأمن في الأجل الطويل.

أما على جبهة العدالة، فنهنئ بعثة للاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو على عملها في ظل سلطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الإطار العام للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونرحب بقرار تجديد ولايتها. ونرحب ترحيبا خاصا بالاتفاق على إدراج المؤسسات القضائية الصربية الموازية في نظام كوسوفو، وتعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء كوسوفو، كما يتضح في العديد من المحاكمات والأحكام التي تم تسليمها في مجال الجريمة المنظمة والفساد. كما نرحب بمبادرة حكومة كوسوفو بإنشاء محكمة خاصة لتنظر في جرائم الحرب. ونرحب بالاتفاق على دمج المؤسسات القضائية الصربية الموازية في النظام القانوني لكوسوفو. ويحدونا الأمل في أن يتم إبرام اتفاق نهائي في إطار المحادثات التي يشجع عليها الاتحاد الأوروبي.

نلاحظ بارتياح استقرار الحالة في كوسوفو فيما يتعلق بالأمن، على الرغم من استمرار أعمال السرقة وافتعال الحرائق، والهجمات على الممتلكات، والتخريب وتدنيس المقابر. إن تشاد تدين هذه الأعمال التي تحرض على العنف والكراهية. وترحب بالجهود التي تبذلها البعثة لتيسير الاتصالات بين سلطات كوسوفو والإنتربول، ووضع خطة استراتيجية للتعاون بين المؤسسات العاملة على مكافحة الجريمة المنظمة والفساد مع تعيين منسق وطني لمكافحة الفساد.

ونرحب بإنشاء الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين ونشجعه، فهو يتمتع بمشاركة لجنة الصليب الأحمر الدولية، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والسلطات الوطنية والمحلية، على الرغم من أنه لا يزال يوجد ١,٧١٢ شخصا في عداد المفقودين منذ انتهاء الحرب في كوسوفو.

كما نثني على حكومة كوسوفو لموافقتها على استراتيجية بشأن الطوائف وعودة الأشخاص المشردين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، ستكفل لهم جميع الحقوق اللازمة.

وأخيرا، فإن تشاد تشجع المجتمع الدولي بأسره، وخاصة مجلس الأمن، على دعم عملية تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا من خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ويُنتظر أن يشكل التقدم المترتب على ذلك مصدر إلهام لبعثة الأمم المتحدة لكي تلبي التوقعات ولتعد نفسها على نحو أفضل لمواجهة التحديات المقبلة.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يشكر وفد بلدي السيد فريد ظريف على إحاطته الإعلامية بشأن تنفيذ تقرير الأمين العام عن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2014/305). ونرحب أيضا بفخامة السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا، وبالسيدة عاطفة يحيى آغا. ونبدأ بتوجيه رسالة دعم إلى بلدان البلقان المتضررة من الفيضانات التي حدثت مؤخرا، ونرحب بالتضامن بين البلدان التي كانت أطرافا في الصراع الذي دمر يوغوسلافيا السابقة قبل ٢٠ عاما.

اليوم، يجتمع مجلس الأمن للمرة الرابعة منذ توقيع الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ونحن نقدر التقدم الهام المحرز في تنفيذه. وعلى وجه الخصوص، فإننا نسلط الضوء على الاتفاق المبرم بين الأطراف بشأن المسائل الفنية العالقة بخصوص إدماج المؤسسات القضائية الصربية الموازية في الإطار القانوني لكوسوفو. وعلاوة على ذلك، فإن المشاركة النشطة لبلغراد وبريشتينا في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي أمر أساسي لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحسين تعاونهما مع مؤسسات الاتحاد. وفي هذا السياق، نشيد ببدء صربيا رسميا لمحادثات في بروكسل في ٢١ كانون الثاني/يناير بهدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ويشدد بلدي على دور المنظمات الإقليمية في جهود بناء السلام وفي استعادة سيادة القانون. وفي هذا السياق، ندعو إلى إيلاء اهتمام خاص للجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون على أرض الواقع ولإسهامهما في استعادة سيادة القانون والحفاظ على الأمن في كوسوفو. وننوه بالدور الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي في الجمع بين الأطراف بشكل أوثق، والذي تُوج بإبرام الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة المعقدة للمشردين داخليا في كوسوفو. وتسلط شيلي الضوء على المساعدة المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حل هذه المشكلة. وبينما أظهرت السلطات المحلية تسامحا في السماح بعودة المشردين، ينبغي مضاعفة الجهود لتفادي أي إشارة تنم عن التمييز، وبخاصة ضد الأقليات. ونؤكد من جديد أيضا أهمية الجهود الجارية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على جميع المستويات، وذلك من أجل كفالة مشاركة المرأة في صنع القرار وإيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجاتها.

ونشدد على الدور الرئيسي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تعزيز السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان، وهو أمر يشكل إحدى الأولويات لتشجيع المصالحة بين الطوائف. ولن يكون بوسعنا أن نأمل في تحقيق المصالحة الوطنية وفي بناء مستقبل يسوده السلام إلا في ظل مناخ من الاحترام والحماية الكافية لحقوق الإنسان الأساسية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في الحوار السياسي، فإننا نشعر بالقلق إزاء بعض الحالات التي تصرفت فيها الإدارة المؤقتة لكوسوفو بما يتناقض مع الشروط المتفق عليها والمحددة بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بخصوص مركز كوسوفو. ولذلك، نعرب عن تحفظات في ما يتعلق بالخطة الرامية إلى تحويل قوة أمن كوسوفو إلى القوات المسلحة لكوسوفو. كما نهيب بالسلطات الانتقالية في كوسوفو الإحجام عن منع

السلطات الصربية من دخول الإقليم من أجل تفادي إثارة أي صراع إضافي.

وقد أظهرت التجربة في حالات الصراع الأخرى أن عمليات المصالحة يجب أن تستند إلى الحقيقة والعدالة. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على التقدم الذي أحرزته الأطراف في الاستدلال على الأشخاص المفقودين. ويتمثل الأمر الهام بشكل خاص في هذا الصدد في العمل الذي اضطلعت به سلطات صربيا وكوسوفو من خلال الفريق العامل المعني بالمفقودين، بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة. ويجب علينا أن نمضي قدما في البحث عن حقيقة مصير جميع المفقودين وأماكن وجودهم.

وقد أظهرنا بجلاء أهمية العدالة في جهود بناء السلام وعملية المصالحة الوطنية. ونسلط الضوء على العمل الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأوروبي بخصوص المسائل الانتقالية وتعزيز سيادة القانون. وفي الختام، نجدد التأكيد على أهمية القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بوصفه وثيقة توجيهية لكوسوفو من أجل تعزيز المصالحة والاستقرار وازدهار المجتمعات المحلية.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية. وأرحب بحضور رئيس صربيا، فخامة السيد توميسلاف نيكوليتش، لجلسة اليوم وببيانه. وقد استمعنا باهتمام أيضا إلى البيان الذي أدلت به السيدة عاطفة يحيى آغا.

أسفرت الفيضانات العارمة التي حدثت مؤخرا في صربيا عن خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات. وتعرب الصين عن تعازيها في الضحايا. ونواسي الأسر المكلومة والجرحى. وستفعل الصين كل ما في وسعها من أجل تقديم الدعم والمساعدة وفقا لاحتياجات صربيا.

تحترم الصين سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية وتتفهم الشواغل المشروعة لصربيا وكوسوفو. وتعتقد الصين أن أفضل حل لمسألة كوسوفو يكمن في إبرام اتفاقات إقليمية مقبولة لكل الأطراف من خلال الحوار والتفاوض في إطار قرارات المجلس ذات الصلة ووفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الوقت الحاضر، تتسم الحالة في كوسوفو إجمالا بالهدوء. ويواصل طرفا مسألة كوسوفو الحوار الذي أسفر عن بعض النتائج الإيجابية التي ترحب بها الصين. ونشجع الطرفين على مواصلة الحوار والتفاوض والتغلب على الصعوبات والتحديات، وعلى التنفيذ النشط للاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات، المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وعلى توفير الحماية الفعالة للمصالح المشروعة لجميع الطوائف العرقية وحل مشكلة عودة المشردين داخليا بحيث يتمكن جميع السكان من الاستفادة بشكل جماعي من السلام والتنمية، وذلك بهدف تحسين نوعية الحياة.

وإيجاد حل لملائم لمسألة كوسوفو وبناء كوسوفو مؤلفة من مجتمعات محلية متعددة الأعراق تعيش في وئام سيكون لهما دور في تحقيق السلام والاستقرار في البلقان وفي بقية أنحاء أوروبا. وهذا أيضا هدف مشترك للمجتمع الدولي. وتشجع الصين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على الاستمرار في تنفيذ ولاية مجلس الأمن تحت قيادة الممثل الخاص ظريف. وتأمل الصين أن يعزز الوجود الدولي – بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو – التنسيق والتعاون وفقا لولاية كل منها من أجل مواصلة الإسهام في السلام والاستقرار والتنمية في كوسوفو.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص ظريف على إحاطته

الإعلامية. وأود أن أرحب بالرئيسة يحيى آغا وبالرئيس نيكوليتش اللذين يشاركان للمرة الأولى في جلسة للمجلس، وأشكرهما على بيانيهما.

وأود أن أعرب عن خالص تعازينا لجميع الأشخاص في صربيا، وكذلك في البوسنة والهرسك وكرواتيا، الذين عانوا نتيجة الفيضانات المدمرة. ونحن نقف معهم فيما يشرعون في التعافي وإعادة البناء.

تشيد الولايات المتحدة بكل من صربيا وكوسوفو على تفانيهما المتواصل في الحوار بين كوسوفو وصربيا الذي ييسره الاتحاد الأوروبي وفي تنفيذ الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات، المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

إتخذت كلتا الحكومتان قرارات صعبة، وحاسمة من أجل الوصول إلى منطقة أكثر استقرارا وسلاما وازدهارا. ونود الإشادة بوجه خاص بجهود الرئيسة يحيى أغا، وهي المرأة الأولى التي ترأس دولة في غرب البلقان، الرامية إلى تعزيز الشمولية في كوسوفو. كما نشكر الحكومة الجديدة لصربيا على تجديد التزامها بمواصلة عملية التطبيع، وذلك تماشيا مع الإطارين القانوني والمؤسسي لكوسوفو، ووفقا للاتفاق.

وأود أن أثير ثلاث نقاط اليوم هي: الانتخابات البرلمانية المقبلة في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، والاستعراض الاستراتيجي الأمني في كوسوفو.

إننا نرحب بإعلان الرئيسة يحيى أغا أن الانتخابات البرلمانية ستجرى في ٨ حزيران/يونيه. وقد أظهرت الانتخابات البلدية التي جرت خلال عام ٢٠١٣، قدرة كوسوفو على تطبيق المعايير الانتخابية الدولية، وسيكون من المهم بالنسبة لزعماء كوسوفو إظهار الإرادة السياسية للقيام بالشيء ذاته خلال هذه الفترة قبل الانتخابات وبعدها. لقد سررنا بسماع تأكيدات الرئيسة يحيى أغا في هذا الصدد. وهذه العمليات السياسية المفتوحة والنزيهة تساعد كوسوفو على ترسيخ مكانتها في أوروبا.

وتشيد الولايات المتحدة بحكومة كوسوفو وجمعية كوسوفو البرلمانية على موافقتهما على تبادل الرسائل بشأن انتقال بعثة الاتحاد الأوروبي وتمديد ولايتها، وعلى تأييدهما لإنشاء محكمة خاصة للنظر في القضايا المحتملة لفرقة العمل الخاصة بالتحقيق. كما نشكر الاتحاد الأوروبي على مواصلة دوره في كوسوفو. وتنص الرسائل على ولاية جديدة للبعثة مدتها عامان، مع مراعاة التقدم المحرز في كوسوفو منذ عام ٢٠٠٨، ووضع مبادئ توجيهية مفصلة لضمان إنشاء بنية قضائية ذات مصداقية على الصعيد الدولي وعملية لإجراء أية محاكمات قد تنجم عن عمل فرقة العمل.

وقد أكد تصويت الجمعية البرلمانية القوي، التزام كوسوفو بتحقيق العدالة وسيادة القانون. وعقب انتخابات الشهر المقبل، فإننا نتطلع إلى نظر الجمعية البرلمانية السريع في التشريعات التنفيذية ذات الصلة. ومن مصلحتنا المشتركة إيجاد حل نهائي للمزاعم الواردة في تقرير مجلس أوروبا لعام ٢٠١٠، لتعزيز المصداقية الدولية لكوسوفو والنهوض بطموحاتها الأوروبية.

أخيرا، أود أن أعلق على استعراض قطاع الأمن الاستراتيجي في كوسوفو، الذي يسّره فريق من المستشارين الأمريكيين، لتقييم الاحتياجات الأمنية المشروعة لكوسوفو. وقد أوجز التقرير النهائي الذي صدر خلال شهر آذار/مارس، خطة مسؤولة للتطوير التدريجي، على مدى فترة تستمر بضع سنين، لقدرة إقليمية محدودة للدفاع عن النفس، وفقا للمعايير الأوروبية – الأطلسية، تستند إلى قوة كوسوفو القائمة المتعددة الأعراق. وقد أجريت هذه العملية بطريقة شفافة ومهنية على مدى العامين الماضيين.

وانخرطت الولايات المتحدة في إطار دورها التيسيري، مع حكومة صربيا بشأن هذه المسألة في عدة مناسبات، وأطلعت حكومة كوسوفو الشركاء الإقليميين وأعضاء حلف شمال الأطلسي على توصيات الاستعراض لنقل قوة كوسوفو لتصبح القوات المسلحة لكوسوفو، تماشيا مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونحن على ثقة بأنه يمكننا من خلال مشاركة حلف شمال الاطلسي والشركاء الاقليميين، بناء الثقة بين الجانبين، وضمان أن تعزز الترتيبات الأمن والاستقرار في المنطقة. ورحبنا في هذا السياق، بالضمانات الخطية لحكومة كوسوفو لحلف شمال الاطلسي التي تعيد من خلالها تأكيد التزامها السابق، الذي جرى التعهد به بالتزامن مع اتفاق نيسان/أبريل ٢٠١٣، والذي ينص على عدم قيام قوة أمن كوسوفو وخليفتها، بأي بعثة في الشمال، من دون الموافقة المسبقة لقوة كوسوفو. علاوة على ذلك، بوصف الولايات المتحدة عضوا في منظمة حلف الشمال الأطلسي، فإنها تشير إلى أن التزام الحلف تجاه كوسوفو لم يتغير.

إننا نتحرك في اتجاه اليوم الذي ستصبح فيه كوسوفو وصربيا ليس فقط دولتين تتمتعان بحسن الجوار فحسب، بل شريكتين في الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأوروبية الأطلسية. وقد حققت كوسوفو تقدما كبيرا فيما يخص توطيد ديمقراطيتها، منذ إعلانها الاستقلال. ويعترف أكثر من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك تسعة أعضاء في المجلس، الآن بكوسوفو كدولة مستقلة ذات سيادة. ومن أجل تحقيق المزيد من الاستقرار في المنطقة، فإننا نحث الدول التي لم تعترف بعد بكوسوفو على القيام بذلك. ونأمل أن تواصل قيادات بلغراد وبريشتينا زخمها الإيجابي، في خضم عملها على إرساء بيئة سلمية وآمنة من شأنها أن تسمح لمواطنيها بتحقيق الازدهار. وسوف يحظون بالدعم الكامل للولايات المتحدة في هذا الصدد.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية. وأرحب برئيسة كوسوفو، فخامة السيدة عاطفة يحيى أغا، ورئيس صربيا، فخامة السيد توميسلاف نيكوليتش.

وأود في البداية، أن أعرب عن تضامن لكسمبرغ وتعاطفها مع ضحايا الفيضانات التي وقعت في غرب البلقان. وقلوبنا مع جميع المتضررين من الكارثة.

خلال الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام (S/2014/305) الذي صدر مؤخرا، جرى تنظيم انتخابات في كوسوفو وصربيا. ورغم التباطؤ النسبي في وتيرة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار بين بلغراد وبريشتينا، بتسهيل من الاتحاد الأوروبي، تم إحراز تقدم هام منذ بداية العام. وحققت المناقشات بشأن تنظيم المؤسسات القضائية ونطاقها في شمال كوسوفو، تقدما جيدا وسوف تنتهي كما نأمل قريبا. واستمر إدماج أفراد الشرطة في شرطة كوسوفو. وجرت الانتخابات الجزئية لانتخاب رؤساء البلديات في شمال ميتروفيتشا دون وقوع حوادث، وأدى كل رؤساء البلديات فيها اليمين.

وقد أظهرت الحكومة الصربية المنتخبة في أعقاب الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١٦ آذار/مارس، عزمها على مواصلة عملية التكامل الأوروبي، ونحن نرحب بهذه الحقيقة. وتتطلب تلك العملية تطبيع العلاقات مع كوسوفو. وستتاح لمواطني كوسوفو من جانبهم، فرصة إسماع صوتهم من خلال صناديق الاقتراع يوم ٨ حزيران/يونيه. ونرحب بإرسال الاتحاد الأوروبي في ٢٠ أيار/مايو، بعثة لمراقبة الانتخابات، تعمل بتعاون وثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وستكون نوعية العملية الانتخابية في كوسوفو مهمة لقياس مدى نضوج هذا البلد الفتي، ونأمل أن تستمر التطورات الإيجابية التي بدأت

مع الانتخابات البلدية التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. كما نشجع جميع الصرب في كوسوفو على ممارسة ذلك الحق الديمقراطي، الذي هو أيضا واجبهم كمواطنين.

وبمجرد تنصيب حكومة كوسوفو الجديدة، ستستأنف عملية التطبيع بزخم متجدد. وينبغي أن يستمر تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن. وأود أن أسلط الضوء بشكل خاص على إنشاء رابطة البلديات الصربية في كوسوفو، التي توجد في صميم الاتفاق التاريخي الذي أبرم في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

إن السعي لتحقيق الإصلاحات الرامية إلى ضمان سيادة القانون، أمر حاسم لاندماج كوسوفو في أوروبا. ولذلك، من الجدير بالثناء موافقة برلمان كوسوفو في ٢٣ نيسان/أبريل على تبادل الرسائل بين رئيسة كوسوفو والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، كاترين أشتون، بهدف تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، إلى غاية ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦ .

وقد تم إحراز تقدم كبير منذ نشر بعثة الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٨. وبينما تكيف البعثة عملها لتعزيز مسؤولية أكبر لمواطني كوسوفو، ستواصل البعثة الاضطلاع بدور رئيسي في ثلاثة مجالات هي: دعم سلطات كوسوفو لتعزيز مؤسساتها، ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد، ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب، والجرائم الأكثر خطورة، بما في ذلك من خلال التحقيق في الادعاءات الواردة في التقرير بشأن المعاملة غير الإنسانية، والاتجار بالأعضاء البشرية في كوسوفو. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته فرقة العمل الخاصة بالتحقيق، والاستعدادات الجارية الرامية إلى إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة المتورطين المزعومين.

إن لكسمبرغ تولي أهمية خاصة لمصير ١٧١٢ مفقودا منذ نهاية الصراع في كوسوفو. وينبغي أن يستمر استخراج الجثث في محاجر رودنيتشا، بدعم من الشركاء الدوليين وبحضور سلطات كوسوفو، حتى تعلم أسر الضحايا مصير أحبائها.

ونشيد بالجهود التي تبذلها حكومة كوسوفو لزيادة معدل العودة الطوعية، وتعزيز إعادة إدماج المشردين.

إن الاستراتيجية المعنية بالطوائف وعودة الأشخاص المشردين داخليا لفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ في كوسوفو خطوة في الاتجاه الصحيح. ونرحب بملاحظات الرئيسة يحيى آغا التي أكدت فيها مجددا إصرار كوسوفو على إزالة العراقيل التي تحول دون عودة الأشخاص المشردين، بمن فيهم الصرب.

وعلى مدى أكثر من عام الآن، التزمت صربيا وكوسوفو التزاما حازما، تحت إشراف الاتحاد الأوروبي، بتطبيع علاقاتهما. وإصرار قادة البلدين مكنهما من اتخاذ خطوات حاسمة. فصربيا بدأت المفاوضات على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في ٢١ كانون الثاني/يناير، بينما اختتمت كوسوفو مفاوضاتها مع المفوضية الأوروبية بغية التوصل في الأشهر القادمة إلى اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو.

إن هذه التطورات الإيجابية ينبغي أن تشجع بلغراد وبريشتينا على التقدم بصورة لا رجعة فيها على مسار الإصلاح وتطبيع علاقاتهما. ونحن على ثقة بأن قادة البلدين ومواطنيهما سيبدون ما يلزم من التزام وشجاعة لتحقيق مستقبلهم الأوروبي. وباعتبار لكسمبرغ شريكا مخلصا للتضامن مع صربيا وكوسوفو، فإنها لن تدخر أي جهد لدعمهما في مساعيهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن بكلمة بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

يود وفد بلدي أن يشكر الممثل الخاص فريد ظريف على إحاطته الإعلامية. ونرحب ترحيبا حارا بالرئيس نيكوليتش

والرئيسة يحيى آغا في المجلس ونشكرهما على بيانيهما اليوم. كما أو أن أعرب عن عميق مواساتنا وتعازينا للمتضررين بالفيضانات التي وقعت مؤخرا في صربيا وبلدان أخرى في البلقان، متمنيا لها تعافيا سريعا.

بعد عام على توقيع اتفاق ١٩ نيسان/أبريل التاريخي بين بلغراد وبريشتينا، أحرز تقدم كبير على مسارهما نحو تطبيع علاقاتهما. وتعزيزا لهذه المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، نتطلع إلى أن تواصل صربيا وكوسوفو مشاركتهما على نحو بناء في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بغية التعجيل بتسوية المسائل العالقة، بما في ذلك إنشاء جمعية/جماعة البلديات الصربية.

وإذ نشيد بهذه الإنجازات، فإننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحوادث العنيفة في شمال كوسوفو، مثل الهجمات التي تعرضت لها مؤخرا شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، فضلا عن الاحتجاجات على أنشطة إنفاذ القانون لديها. ونعتقد أن هذه الحوادث تدل على ضرورة تعزيز مصداقية نظام العدالة. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية عمل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو فيما يتعلق بتوطيد سيادة القانون في مؤسسات كوسوفو. ونشجع القادة في الشمال، وفي بلغراد وبريشتينا أيضا، على التعاون بصورة بناءة مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

وأخيرا، نشجع سلطات كوسوفو على تعزيز حماية الأقليات. وبصورة خاصة، ينبغي زيادة التركيز على تيسير عودة الأشخاص المشردين داخليا بصورة آمنة وطوعية. واستراتيجية إعادة إدماج الأشخاص الذين أعيدوا إلى أوطانهم، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، تطور إيجابي في هذا الصدد.

ومرة أخرى، نشكر جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، والشركاء الآخرين على جهودهم الحثيثة من أجل استدامة السلام والاستقرار في كوسوفو.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

طلب فخامة الرئيس نيكوليتش الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيكوليتش (صربيا) (تكلم بالصربية؛ ووفر الوفد الترجمة الشفوية إلى اللغة الإنكليزية): لا أنوي الإدلاء بأي تعليقات على بيانات أعضاء المجلس؛ فهم يعربون عن مواقف حكوماتهم. ولو قمت بذلك، لربما وضعت مواطني بلدي في موقف يتعارض مع مواقف بعض البلدان لا لسبب سوى لأنني لا أتفق مع بعض أعضاء المجلس. وسأكتفي بمطالبة الأعضاء، عندما يفكرون في هذه المشكلة، بأن يفكروا فيها وكأنها وقعت في بلدانهم. وآمل أن هذه الحالة لن تقع أبدا في بلدان أخرى.

لقد طلبت مخاطبة المجلس مرة أخرى لأشكر الأعضاء على تعازيهم ومواساتهم لمواطني صربيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا الذين عانوا جراء الفيضان الفظيع. وبدون المساعدات الدولية، فإنهم سيواجهون مصاعب كبيرة في التخفيف من حدة آثار الفيضان. الحياة تستمر بعيدا عن الاعتبارات السياسية، وخارج هذه الأسوار، لكنني أعرف أننا سننجح في مواجهة آثار الفيضان بمساعدة أصدقائنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت السيدة يحيى آغا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة يحيى آغا (تكلمت بالإنكليزية): فيما يتعلق بمسألة الحوادث التي تعرضت لها الكنيسة الصربية الأرثوذكسية، كما أثارها هنا المتكلمون السابقون، أود أن أعرض موقفنا. لقد نددت بشدة وعلى نحو علني بالحوادث التي تعرضت لها الكنيسة الصربية الأرثوذكسية في كوسوفو مؤخرا، لا سيما

الحادث الأخير المتعلق بالكتابات على أسوار دير ديتشاني، الذي سررت مؤخرا بزيارته. لكوسوفو تقاليد عريقة فيما يتعلق بالتسامح بين الأديان وتاريخ طويل من حيث المحافظة على إرثنا الثقافي المشترك. وهذه الأعمال تتعارض مع روح ما نحاول بناءه في كوسوفو. وأي محاولة لتدنيس مواقع العبادة هذه غير مقبولة تماما.

وقد طلبت إلى السلطات أن تقدم إلى العدالة بسرعة مقترفي هذه الأعمال، وتقوم السلطات بمعالجة هذه الحوادث. وفيما يتعلق بحادث دير ديتشاني تحديدا، فقد فتحت الشرطة تحقيقا في ذلك الأمر. ولن تدمر أي كنيسة أو مسجد أو أي مكان آخر من أماكن العبادة في كوسوفو. لدينا تقاليد عريقة فيما يتعلق بالتسامح فيما بين الأديان، وسنحافظ عليها.

أما فيما يتعلق بمسألة سوريا على النحو الذي أثيرت به في الجلسة، فإن مشكلة المقاتلين الأجانب الذي جندوا أو انضموا إلى الحرب في سوريا قد شكلت تحديا لجميع البلدان في جميع أنحاء العالم. ولسوء الطالع، فإن جمهورية كوسوفو ليست في مأمن من هذه المشكلة أيضا. غير أننا اتخذنا خطوات جريئة للتصدي لهذا التهديد، وأريد أن أؤكد للمجلس أننا نواجه هذه الأمر مواجهة فعالة. ونهجنا شمل تدابير قانونية وأمنية، فضلا عن توعية عموم الناس في كوسوفو. وقيادة كوسوفو موحدة وتندد بشدة بهذه الظاهرة، ولا تشجع مواطنينا على الانضمام إلى القتال في سوريا. كما تشارك الطوائف الدينية لدينا في تعزيز الوعي بما لذلك من تداعيات سلبية على كوسوفو والمنطقة. وقامت حكومة كوسوفو بصياغة وإقرار قانون سيعاقب، بالحبس ١٥ سنة، من ينضمون إلى هذا القتال. وسنلغي جنسية أي شخص ينضم إلى الحرب السورية. وآلياتنا المعنية بالأمن تعمل على مدار الساعة لمعالجة هذا التحدي، وقد نجحت في القيام بعمليات لمنع هذه المشكلة. ووفقا لتقديراتنا، فإننا نتكلم عن جماعة هامشية من الأشخاص الذين انضموا إلى الحرب في سوريا. فالغالبية المطلقة من مواطني كوسوفو تصر على المشاركة في كفاحنا ضد الظاهرة السلبية. وكوسوفو لن تصير ملاذا آمنا أو طريق عبور لهذه العناصر، وسنواصل العمل مع شركائنا والمنظمات الدولية المعنية بالأمن بغية الاستمرار في معالجة هذا الأمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لاتوجد أسماء أخرى على قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.